التجليات الاقتصادية للتربية والتأهيل البشري: المظاهر الإشكالية لمسألة الاستثمار في البشر

الدكتور علي أسعد وطفة

مجلة التربية : مجلة فكرية تربوية محكمة

تصدر عن اللجنة الوطنية القطرية للتربية والثقافة والعلوم

ا العدد 176، السنة الأربعون، سبتمبر/أيلول 2011 (صص 81-113).

التجليات الاقتصادية للتربية والتأهيل البشري
المظاهر الإشكالية لمسألة الاستثمار في البشر

الدكتور/ علي أسعد وطفة

دمشق - سوريا

الأسس الاقتصادية للتربية

قراءة في الأصول الإشكالية لمسألة الاستثمار في البشر

شكلت المضامين الاقتصادية للتربية ودورها في عملية التنمية محور البحوث والتقصيات الاقتصادية الواسعة منذ بداية النصف الثاني من القرن التاسع عشر . ويأتي هذا الاهتمام تعبيراً عن العلاقة الجوهرية المتنامية بين التربية والاقتصاد والتي تأخذ صوراً معقدة من التفاعلات يتشابك فيها المعرفي بالاقتصادي والسياسي بالتربوي دون انقطاع . ومما لاشك فيه أن هذه العلاقة بين التعليم وسوق العمل قديمة قدم التاريخ، ولكن التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها المجتمعات الإنسانية دفعت بهذه المسألة إلى مرتبة الصدارة وذلك عندما بدأت المؤسسات التعليمية والتربوية تتحول إلى مؤسسات إنتاجية بالمعنى الدقيق للكلمة، وعندما صارت معنية بإنتاج القوى الاجتماعية المؤهلة علمياً وفنياً لممارسة مختلف الوظائف والمهن في الحياة الاجتماعية .

في المراحل التاريخية القديمة كانت التربية تعنى بالجوانب الأخلاقية الإنسانية بالدرجة الأولى ، وكانت اهتمامات المربين والمفكرين تتمحور حول الجوانب الدينية والثقافية والسياسية في التعليم . ومن هذا المنطلق ركز مؤسسو المدارس الحديثة في العهود الماضية على بناء روح المواطنة والقيم الأخلاقية وترسيخ القيم و الثقافة في مختلف البلدان الغربية المتقدمة . ولكن

البعد الاقتصادي للتربية فرض نفسه بقوة في مجال التربية الحديثة في القرنين التاسع عشر والعشرين تحت تأثير التطور الرأسمالي الكبير ، حيث بدأت مسألة العلاقة بيت التعليم والدخول الاقتصادية والبطالة والنمو الاقتصادي واللامساواة الاجتماعية تطرح نفسها بقوة كقضية اجتماعية وسياسية في القرن العشرين ، وبدأت هذه المسألة تطرح نفسها في عمق الجدل الدائر في المستويات الوطنية والأممية ، ويتجلى هذا الأمر في الجهود التي بذلتها الأمم المتحدة واليونسكو في مجال التربية والتعليم والتعهدات التي تبنتها في مجال تعميم التعليم وتعزيز مساراته وذلك من أجل خفض مستوى الفقر في العالم .

إن حضور البعد الاقتصادي المكثف للتربية في القرنين التاسع عشر والعشرين ، ليس مجرد طفرة تربوية بل نتاج للتطور الاقتصادي والسياسي في بنية النظام الرأسمالي الجديد نفسه في إطار علاقته بالأنساق التربوية والمدرسية .

لقد أدت التحولات التكنولوجية وانخفاض مستوى الفائدة (منذ الستينات في القرن المنصرم) إلى تغير في متطلبات أرباب العمل حيث بدأت القوى الرأسمالية الجديدة بالطلب على قوة عاملة مرنة قادرة على التكيف في مختلف الظروف المتغيرة وقادرة على تلبية احتياجات الرأسمالية الجديدة . ووفقا لهذا التصور الجديد لم تعد الأولوية قائمة في عملية تحويل المعرفة ونقلها فحسب بل في عملية بناء المرونة الوظيفية عن طريق التأهيل التربوي للقوى العاملة لاكتساب هذه المرونة وتلك القدرة على التكيف الوظيفي .

فالتحولات التي شهدتها الحياة الاقتصادية في مستوى القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج أدت إلى تطور النظام التربوي وفقاً لمتطلبات الحياةالإقتصادية الجديدة التي تشبعت بمعطيات تكنولوجيا المعلوماتية والاتصال والثورة الرقمية والطفرات المتجددة في مختلف ميادين العلم والمعرفة والتقانة . وفي غمرة هذه التحولات أصبح النظام التربوي مطالباً بإحداث ثورة داخلية في مختلف مستويات التعليم والتربية وذلك من أجل تعزيز قدرة الفرد في المجتمع على مواكبة التغير وتعزيز قدراته على التكيف والاتصال .

فالنظام الصناعي القديم القائم على التقسيم التايلوري فريدريك تايلور Fedriek Tylor (1856 - 1915)[1] ...مل كان يتوافق في المراحل الماضية مع الأنظمة التربوية التي كانت سائدة في ذلك العهد ، ول... اليوم مبررات وجوده وأصبح عاجزاً تماماً عن

١- المهندس فريدريك تايلور Fedriek Tylor (1856 - 1915) وكان يعمل مهندساً بإحدي الشركات الصلب في الولايات المتحدة الأمريكية، ونشر تايلور أفكاره في كتاب "الإدارة العلمية" عام 1911، وأوضح أن الهدف الرئيسي للإدارة هو الحصول علي أكبر قدر من الإنتاج عبر تحفيز العمال وتجزئة العمل.

مواكبة التحولات الجديدة ، فالعامل في منظومة الانتاج الجديدة لم يعد مجرد حلقة جوفاء ثابتة في عملية الإنتاج في المصنع بل أصبح دورة دينامية متكيفة مع مختلف الأوضاع الجديدة لعملية الإنتاج حيث يقوم بأدوار ووظائف مختلفة مع كل وضع جديد تفرضه تقانات جديدة وتطورات متعاقبة ، وهذا يعني أن العامل انتقل من دوره الساكن المحدد إلى طاقة دينامية متحركة ومتكيفة في دورة التحولات التى لا تتوقف في ميدان التطور الصناعي . وتأسيساً على هذا التصور الدينامي لحركة الإنتاج ، فرض النظام الرأسمالي الجديد على النظام التربوي أن يحدث في ذاته منظومة من التحولات الجديدة تتوافق مع متطلبات الرأسمال الجديد بطبيعته الحداثية المتجددة . ووفقاً لهذه الضرورة الرأسمالية الجديدة يجري الحديث عن ضرورة إعداد اليد العاملة المرنة القادرة على التكيف مع مختلف الظروف والتحولات المستجدة في النظام الرأسمالي القائم ، وهذه العملية ليست سوى جزئية من نظام التغيرات الجديدة التى تؤديها المدرسة وفقا للوضعيات الرأسمالية الجديدة .

وتجدر الإشارة في هذا المستوى إلى أن النظام الرأسمالى الجديد يعمل علي تحقيق التوازن بين الوظائف المطلوبة في سوق العمل و بين مستوى التأهيل التربوي للأفراد . وهو يرفض تأهيلاً تربويا يتجاوز حدود الوظائف المطلوبة في ميدان العمل والحياة الرأسمالية ولا يأتي هذا الرفض لأن التأهيل العالي مكلف اقتصادياً بل لأن ذلك يؤدي إلى ضجر العمال ونفورهم وعدم ارتياحهم وتمردهم ، وهذا الأمر يرتبط بوضعية قوة العمل وطموحاتها وفاعليتها في ميدان العمل والإنتاج . وهذا الأمر يمكن ملاحظته عبر عملية تعميم التعليم في بعض المراحل ومن ثم العمل على تحديده في بعض المستويات لمنع ما يسمى بالتأهيل الزائد . وبعبارة أخرى يفرض النظام الرأسمالي الجديد على النظام التربوي أن يوائم بين حاجات سوق العمل من خبرات وكفاءات وبين عدد الخريجين ومستوياتهم وتأهيلهم العلمي ، ويريد أن يحافظ في الوقت نفسه على معادلة التوازن بين مخرجات النظام التعليمي وحاجات سوق العمل وتقليص الهامش بين النظامين في سوق العمل . وبعبارة أكثر وضوحاً يريد النظام الرأسمالي تفصيل المدرسة على مقاس العمل بدقة متناهية فليس مطلوباً من المدرسة أن تنتج في مستوى النوع والكم أكثر أو أقل من حاجة الصناعة المتنامية ويجب عليها أن تطور إنتاجها على إيقاع تطور الصناعة وقطاعات الانتاج بمقاييس دقيقة .

لقد أدت التحولات الراديكالية ، التي فرضها الرأسماليون على المدرسة ورسالتها التربوية، إلى نتائج تتعلق باستقلالها وعلاقتها بالسياق التربوي الذى يحتضنها . والمسألة تكمن في فصل المدرسة عن سياقها وتكييفها لمتطلبات الرأسمال ومقتضياته وحاجاته . وهذا الأمر يمثل

جوهر الإصلاحات التربوية الجارية خلال السنوات الأخيرة المنصرمة ، حيث يتجه الإصلاح الرأسمالي إلي تحقيق استقلال المدرسة عن السلطة السياسية المركزية وذلك من أجل إفساح المجال للمنطق الرأسمالي بالحضور والتقدم ، وقد أثمر هذا الإصلاح عن توليد فروع دراسية جديدة متعددة الاتجاهات متوافقة مع الحاجات الجديدة للمجتمع الصناعي .

وبناء على ما تقدم ، يمكن أن نستنتج أن المدرسة قد تحولت إلي مؤسسة رأسمالية في خدمة الرأسمال والنظام الرأسمالي ، وأصبحت معنية بإنتاج رأسمال بشري في خدمة الحاجات المتنامية للصناعة الرأسمالية ، ومن هذا المنطلق تحولت إلى مؤسسة تربوية رأسمالية تهتدي بقوانين السوق بما يقتضيه هذه السوق الرأسمالي من قوانين العرض والطلب و الربح والعائدات والاستثمارات والتوظيفات . ومن أجل هذه الغاية فإن النظام الرأسمالي و من أجل المحافظة علي قوته واستمراره يقوم بوضع برامج واستراتيجيات للإصلاح التربوي الذي يحقق التوازن الرأسمالي المطلوب .

وبعبارة أكثر وضوحاً تحولت المدرسة إلى تصميم برجوازي رأسمالى ، تخضع لسلسلة من الإصلاحات و التعديلات التي تواكب متطلبات الحياة الرأسمالية ، حيث لا يراد لها أن تكون لا أكثر ولا أقل من المقياس الرأسمالى ، لأن النقصان والزيادة في المعايير والمقاييس يؤديان إلى مخاطر كبيرة في مسار تطور المجتمعات الرأسمالية.

لقد أدت هذه التطورات الاقتصادية الجديدة في ميدان التربية إلى ولادة علم اقتصاد التربية تعبيرا عن الحاجة إلى تفهم علمي للوضعيات الاقتصادية الجديدة ودراسة أوجه التفاعل بين العوامل الإقتصادية وبين العوامل التربوية في مسار الحياة الاجتماعية . وفي هذا المسار يمكن القول إن علم اقتصاد التربية – في ظل رأسملة المدرسة – بدأ يمارس تأثيره الكبير في توجيه الأنظمة التعليمية والتربوية وتحديد غاياتها وأهدافها البعيدة ، واستطاع هذا العلم الجديد أن يشكل منطلقاً لعمليات الإصلاح التربوي التي تمحورت جوهرياً حول مسألة تكييف التربية لمتطلبات التنمية وتحقيق التوازن بين متطلبات التعليم ومتطلبات سوق العمل في ظل الرأسمالية الجديدة.

من أجل تقديم صورة واضحة للتحولات الرأسمالية التي أثرت في ظهور اقتصاديات التربية كعلم جديد ، ويمكن التمييز بين ثلاث مراحل من مستويات التطور التربوي في علاقته بالنظام الاقتصادي للرأسمالية الجديدة :

في المرحلة الأولى **تم تأسيس المدرسة من قبل البرجوازية كمؤسسة تربوية منفصلة عن وظيفة**

الإنتاج الرأسمالي لأداء أدوار أيديولوجية ضد الإقطاع والبروليتاريا في آن واحد . حيث قامت بتحويل المدرسة إلى أداة إيدولوجية من أجل فرض هيمنة الثقافة البرجوازية في مجال العمل والحياة والإنتاج . والمدرسة في هذه المرحلة كانت مطالبة بالإضافة إلى بث المعرفة العلمية بالعمل على بناء (مواطنين صالحين) يتمثلون الأخلاق البرجوازية ، ويقاومون احتمال وجود ثقافة عمالية مستقلة .

وفي المرحلة الثانية عهد إلى المدرسة وظيفة تزويد النظام الرأسمالي باليد العاملة المؤهلة والكفاءات و الخبرات العلمية الضرورية من أجل تنمية المؤسسات الرأسمالية وفي هذه المرحلة لم تعد وظيفة المدرسة قاصرة علي بث القيم البرجوازية فحسب بل أصبحت معنية بتحويل معارف علمية ضرورية من أجل الانتاج والعلمية الإنتاجية ، حيث بدأت المدرسة تؤدي دوراً اقتصادياً واضحاً يتمثل بعملية التأهيل العلمى لليد العاملة وتلبية احتياجات سوق العمل من الكفاءات والخبرات والمهارات .

وفي المرحلة الثالثة بدأت عملية دمج المدرسة في العملية الإنتاجية وتحويلها إلى مؤسسة رأسمالية ترتبط جوهرياً بعجلة الإنتاج الرأسمالى والصناعي ، وبدأت المؤسسات الرأسمالية نشاطا واسعاً لدمج المدرسة كلياً في نسق الحياة الوظيفية للمجتمع الرأسمالي الصناعي وتلبية احتياجاته التربوية والاستهلاكية ، وبدأت المدرسة تتحول فعلياً إلى مدرسة رأسمالية بوظائفها وبنيتها وأدوارها التربوية ، وهذا ما يمكننا أن نطلق عليه رأسملة المدرسة .

وباختصار يمكن القول في هذا السياق بأن النظام الاقتصادى الرأسمالي الجديد قد نجح في تحويل المدرسة إلى مؤسسة فعلية لإنتاج أناس قادرين على أداء أدوار رأسمالية تسويقية في خدمة النظام الرأسمالى ، وإنتاج طبقة عمالية بروليتارية قادرة على الوفاء بمتطلبات النظام الرأسمالي ، وإعداد طبقة من الخبراء والفنيين و العلماء الذين يعززون مسار التطور الاقتصادى للرأسمالية ذاتها . وفي كل الأحوال فإن الرأسمالية الجديدة تعمل بصورة مستمرة على إخضاع المدرسة لمنطق الرأسمال وقوانينه الاقتصادية ، وفي دائرة هذا التوجه يتم العمل علي تكييف التعليم لمتطلبات الحياة الرأسمالية المتغيرة عبر الزمان والمكان ، وتحويلها إلى مؤسسة لإنتاج طبقة مالية مزودة بالقدرة على إعادة إنتاج نفسها في دورة الحياة الرأسمالية المعاصرة.

ويمكن التأكيد في هذا السياق مرة جديدة أن هذه التطورات الجديدة التي وضعت المدرسة في خدمة الصناعة والعملية الإنتاجية مهدت لولادة ما يسمى باقتصاديات التربية التي تتناول

المدرسة بوصفها مجرد مؤسسة إنتاجية صناعية تخضع لكل القوانين والمعايير الاقتصادية السائدة في النظام الرأسمالي الجديد في عصر العولمة والميديا .

وتأسيساً على هذه الصورة الرأسمالية الجديدة للمدرسة بدأت الدراسات والبحوث تتناول المدرسة بوصفها منتجاً لرأس المال البشري ، وبينت هذه الدراسات في أكثرها أن تراكم رأس المال البشري (Human Capital) يساهم على قدم المساواة مع رأس المال الفيزيائي في عملية النمو الاقتصادي بالمعنى الواسع والدقيق للكلمة . ومن هذا المنطلق بدأت البلدان تركز في سياساتها الاقتصادية على أهمية رأس المال البشري وتعطيه أولوية كبرى في البرامج التنموية الاقتصادية البعيدة والقصيرة المدى .

ونظراً للأهمية الكبرى المتزايدة التي يحظى بها القطاع التربوي في مجال الحياة الاقتصادية ازدهرت الدراسات و الأبحاث التي تتناول العلاقة الإشكالية المعقدة بين التربية والاقتصاد ، وتميزت هذه الدراسات بالتركيز على أهمية الدور الاقتصادي للتربية في مختلف أوجه الحياة الاجتماعية . وقد شكل هذا الموضوع حقلاً خصباً أدى إلى تطور كبير في علم اقتصاديات التربية وقد أثمر هذا النشاط العلمي عن ولادة نظريات اقتصادية جديدة تميزت بقدرتها على تناول القضايا الاقتصادية للتربية وتحليل مضامينها على نحو منهجي .

إشكالية الدراسة

تأخذ العلاقة بين التربية والاقتصاد صورة معقدة من التفاعلات الإشكالية التي تتعلق بتأثير كل منهما في الآخر ، وترتسم هذه العلاقة عبر شبكة من المتغيرات الاقتصادية والقوانين الاقتصادية كالاستثمار ، والتوظيف ، والعائدات والإنتاج ، وإعادة الإنتاج ، والكفاءة والمهارة، وقوانين السوق ورأس المال . ونظراً لتعدد تلك المتغيرات تتقاطع الدراسات الجارية في هذا الميدان أحياناً ، وتتناقض نتائجها أحياناً أخرى ، في مسار استكشاف البعد الاقتصادي للتعليم والبعد التربوي للاقتصاد.

فأصحاب النزعة الاقتصادية ، يختزلون التعليم إلى صورته الاقتصادية ، ويعممون تصوراتهم الاقتصادية هذه إلى الحد الذي أصبحت فيه هذه الصورة مشروعة في الحقل التربوي بين عدد كبير من المربين والمثقفين والسياسيين ، الذين جنحوا بقوة للنظر إلى المدرسة من زاوية جدواها الاقتصادية وتأثيرها في الشروط المادية لحياة الأفراد والمجتمعات الإنسانية .

وتأسيساً على هذه الرؤية الاقتصادية للتربية بدأت المؤسسات المدرسية تتنمذج في وظيفتها وفعاليتها على منوال المؤسسات الاقتصادية وتفعل فعلها في عملية الإنتاج ، وتحذو حذوها

في انتاج رأس مال بشري يتجسد في الأفراد الذين يرتادونها . وهي ، من أجل بناء رأس المال البشري وأداء وظيفتها التربوية ، تحتاج إلى نفقات وتوظيفات مالية كبيرة على مستوى الأفراد والمجتمع ، وهذه التوظيفات المالية المطلوبة لإعداد رأس المال البشري ستتحول بالضرورة إلى عائدات اقتصادية تعم فائدتها الأفراد والمجتمع مهما قصر الزمن أم طال.

ويمكن في هذا السياق البحث في أمرين أساسيين إشكاليين يتعلقان بالوظيفة الاقتصادية للمدرسة من جهة ، وبالوظيفة التربوية للاقتصاد من جهة أخرى:

يتمثل الأول: **في تأثير رأس المال البشري المتشكل عبر التربية في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لأفراد المجتمع .**

ويتمثل الثاني: **في تأثير الأوضاع الاقتصادية في مستوى تأهيل الفرد وتحصيله العلمي والمعرفي.**

وفي هذا الموقع الحيوي من التأثير المتبادل بين التربية والاقتصاد تقع إشكالية هذه الدراسة التي تحاول تقصي أبعاد هذه العلاقة وملابساتها في ثلاثة محاور أساسية :

١. **تأثير التربية في الحياة الاقتصادية للمجتمع والفرد .**
٢. **تأثير الاقتصاد في مختلف التجليات الإنسانية للحياة التربوية .**
٣. **التفاعل الحيوي بين المؤسستين التربوية والاقتصادية .**

وفي دائرة هذا التوجه المنهجي يمكن تصنيف أسئلة الدراسة وفقاً لمجموعتين :

تتمثل الأولى **في استكشاف العوامل الاقتصادية والاجتماعية للأفراد وكيفية تأثيرها في عملية تمدرسهم ، ومن ثم كيفية تأثيرها في حياتهم الاقتصادية لاحقاً ، أي في مستوى دخولهم وأجورهم المستقبلية .**

وتتمثل المجموعة الثانية **في دراسة التوظيفات الاقتصادية للمجتمع في بناء رؤوس الأموال البشرية (أي الأموال الموظفة في التربية) ومدى إسهامها في التأثير على الأوضاع الاقتصادية للمجتمع ولاسيما في دخوله القومية والوطنية .**

ويمكننا انطلاقاً من هذا التصور بناء إشكالية الدراسة وفقاً للأسئلة البحثية التالية :

١. **ما صورة اقتصاديات التعليم كفرع علمي جديد؟ وكيف تشكل هذا العلم وتكون في مسار التطور التاريخي للمجتمعات الإنسانية؟**

٢. كيف تؤثر الأوضاع الاقتصادية للأفراد ومستوياتهم الاجتماعية في مستوى تحصيلهم العلمي؟ أي كيف تتشكل رؤوس الأموال البشرية في مسار العملية التعليمية للأفراد؟

٣. ما المحددات الأساسية لمستوى التعليم الذى يحققه الأفراد في المؤسسات العلمية ؟ وما أهم المتغيرات الي تؤثر في اتخاذ القرارات التي تتعلق بالتحصيل المدرسي والتربوي ؟

٤. كيف يؤثر مستوي تحصيل الأفراد على دخولهم الاقتصادية في المستقبل ؟ وكيف يترجم رأس المال البشري نفسه في عائدات اقتصادية علي صورة أجور ودخول فردية في حياة الأفراد المهنية والوظيفية؟

٥. ما الديناميات التي يتبناها النظام التعليمي في عملية تحويل التوظيفات المالية في التعليم إلى رأسمال بشرى؟

٦. ما دور التوظيفات المالية للمجتمع في تشكيل رؤوس الأموال البشرية؟

٧. ما عائدات رأس المال البشري في المستوى الاجتماعي للمجتمع ؟ هل يؤثر رأس المال البشري في الناتج القومي للدول ؟ وكيف يؤثر في حياة المجتمع وتقدمه الاقتصادي ؟

منهج الدراسة

تعتمد الدراسة بصورة عامة المنهج الوصفي في تحليل طبيعة العلاقة بين التربية والاقتصاد ، فالدراسة تطرح أسئلة محددة وإجرائية حول التأثير المتبادل بين مختلف العناصر الأساسية للتربية من جهة والعناصر الأساسية المكونة للمتغير الاقتصادي من جهة أخرى ، وستحاول الدراسة أن تقدم تحليلاً وصفياً لمعطيات هذه المتغيرات وتقديم إجابات وصفية عن مختلف الأسئلة الإجرائية المطروحة في هذه الدراسة .

كما تتبنى الدراسة منهجياً في تناولها لمسألة العلاقة بين الاقتصاد والتربية والاتجاهين المنهجيين الأساسيين المعتمدين في البحث التربوي وهما : الاتجاه المجهري (الميكرواقتصادي) Microeconomique والاتجاه (الماكرواقتصادي) Macroeconomique .

وسيعتمد المنهج الأول (الاقتصاد المجهري) Microeconomique لدراسة تأثير العلاقة بين التربية والاقتصاد في مستوى الأفراد وذلك لفهم القرارات والخيارات التي يتخذها الأفراد في عملية استثمارهم في رأس المال البشري في ضوء عدد كبير من المتغيرات المؤثرة في هذه الخيارات كما في استقصاء تأثير رأس المال البشري أي مستوى التحصيل في الأوضاع الاقتصادية للفرد لاحقاً .

وسيعتمد المنهج الثاني الماكرواقتصادي Macroeconomique في دراسة العلاقة بين تأثير

المجتمع الاقتصادي ككل في التربية وتأثير رأس المال التربوي الكلي في المجتمع « وهذا المنهج الشمولي يتناول الظواهر الاقتصادية للتربية في أعم مظاهرها وعلاقاتها ، ووفقاً لهذا التوجه يتناول الاقتصاديون تأثير التربية في سوق العمل على المدى البعيد ، ووفقاً لهذا المنهج تتجلى القضايا العامة التي تتعلق بالعلاقة ما بين التربية والنمو الاقتصادي أو بالتنمية الاجتماعية والدخل القومي ومختلف القضايا التربوية الاقتصادية في مستوى السياسات الاقتصادية للدولة و المجتمع .

ومن أجل الإجابة عن هذه الأسئلة فإن الأمر يتطلب ثلاثة مستويات من التحليل : يتمثل أولاها في تحليل قرارات الأفراد التي تمثل عنصر الطلب على التعليم والتربية ، ويتمثل ثانيها في دراسة النظام التعليمي الذى يمثل جانب العرض التربوي ، أما ثالثهما فيتمثل في قياس تأثير النتائج التربوية في حياة الفرد والمجتمع .

الإطار النظري للدراسة

١. تعريف اقتصاديات التعليم.

في دائرة الاهتمام العلمي المتنامي بمسألة الدور الاقتصادي للتربية ، تكاثفت الدراسات العلمية، والأبحاث الاقتصادية في مجال اقتصاديات التربية ، وشكلت أنساق البحوث والاهتمامات والسياسات التربوية المناخ الفعال لولادة علم جديد يبحث في مختلف التجليات الاقتصادية للتربية ، كما يبحث في مختلف التجليات التربوية في الحياة الاقتصادية . ويمكن تعريف اقتصادات التربية Economies de l'education بأنها العلم الذي يبحث في ديالكتيك العلاقة بين التربية والاقتصاد ، فيتناول المكونات التربوية للظاهرة الاقتصادية ، كما يتناول أبعادها ، ويسعى عملياً إلى قياس الأبعاد التربوية في الاقتصاد كما يعمل بالمقابل على قياس الأبعاد الاقتصادية للتربية والتعليم .

وفي سياق هذا التقصي العلمي لاقتصاديات التربية بدأ العلم يتناول التربية كمؤسسة اقتصادية منتجة لليد العاملة المؤهلة ، وانطلق في معالجة المسالة التربوية برمتها وفقاً للقوانين الاقتصادية التي تتعلق بالعرض والطلب والاستثمار والتوظيف والعوائد ، ودراسة القوانين الاقتصادية السائدة في مجال الحياة التربوية برمتها .

ويمكن تعريف اقتصاديات التعليم بأنها « العلم الذي يبحث في مختلف أوجه الفعاليات الاقتصادية للتربية وفي كيفية استخدام الموارد التعليمية وتوظيفها من أجل الاستثمار في البشر

بالتعليم والتدريب والإعداد المهنى . وقد عرفها كوهن "Cohn" بأنها دراسة كيفية اختيار المجتمع وأفراده استخدام الموارد الإنتاجية Productive resources لإنتاج مختلف أنواع التدريب وتنمية الشخصية من خلال المعرفة والمهارات وغيرها اعتماداً على التعليم الشكلي خلال فترة زمنية محددة وكيفية توزيعها بين الأفراد والمجموعات في الحاضر والمستقبل» [٢].

وغني عن البيان أن الاهتمام بدراسة الظواهر الاقتصادية للتربية انطلق بمبادرة من علماء الاقتصاد في بداية الأمر ، و من ثم وفي مرحلة لاحقة بدأ عدد كبير من المتخصصين في العلوم التربوية يهتمون بدراسة الجوانب الاقتصادية للتربية ، وتحول علم اقتصاديات التربية إلى علم تربوي محض يُدَّرس في كليات التربية تحديداً ، وأصبح مع دورة الزمن تخصصاً وطيدا في مجال العلوم التربوية في مختلف الجامعات في مختلف أنحاء العالم [٣] .

٢. اقتصاديات التعليم : لمحة تاريخية .

يجب أن نعلن منذ البداية بأن الأفكار الأساسية لاقتصاديات التربية ليست جديدة كل الجدة، بل هي قديمة تعود إلى أربعة قرون خلت عندما ظهر مفهوم رأس المال البشري في القرن السابع عاشر فاقترن استخدامه بمفهوم رأس المال الفيزيائي ومستوى الدخل ومستوى التطور الاقتصادي .

تعود البدايات الأولى لاقتصاد التربية إلى كتابات آدم سميث Adam Smith مؤسس الاقتصاد السياسي الكلاسيكي [٤] في مؤلفه الشهير ثروة الأمم The Wealth of Nations الذي نشر سنة ١٧٧٦ ، حيث يبين فيه أهمية التعليم كعنصر فعال وحيوي لتحقيق استقرار المجتمع اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً . وفي هذا الكتاب يقدم سميث موازنة دقيقة لحساب العلاقة بين رأس المال الفيزيائي ورأس المال البشري وتأثير كل منهما في تقدم الأمم وازدهارها ، وفي هذه الموازنة ينظر إلى التربية بوصفها استثماراً في رأس المال البشري ، ويبين الإمكانيات الهائلة للتعليم في إثراء اقتصاد الأمم وتقدمها . وتنطوي نظرية سميث هذه على فكرتين أساسيتين : تتمثل الأولى في دور التعليم وأهميته في تحديد مستوى دخل الفرد وإنتاجيته ، وتتمثل الثانية في تأثير النظام التعليمي في النظام الاقتصادي للدولة [٥] .

٢- إسماعيل محمد دياب، العائد الاقتصادي المتوقع من التعليم الجامعي، ١٩٩٠، ص ٢٧.

٣- انظر : أنطون رحمة ، اقتصاديات التعليم ، مؤسسة الوحدة ، جامعة دمشق ، ١٩٨٢، ص ٥.

4- A. SMITH, Recherches sur la nature et les causes de la richesse des nations, trad. franç. G. Garnier, 2 vol., GF-Flammarion, Paris, 1991.

5- Daniel Diatkine, Introduction à la Richesse des nations, Paris, Flammarion, 1999.

وغالباً ما كان آدم سميث يوازن بين الإنسان المتعلم والآلة الثمينة المتطورة حيث يقول « يمكن مقارنة الإنسان المتعلم الذي يشغل وظيفة تتطلب مهارة وبراعة هائلة بآلة باهظة الثمن ، وذلك نظراً لما بذله من جهود كبيرة مكثفة عبر الزمن في التعلم والاكتساب ، ومن هذا المنطلق فإن مردودية العمل الذي يؤديه الرجل المتعلم - مقارنة بالمردود للعامل العادي - سيعوضه عن تكلفة تعليمه [٦] .

ويوجد هناك شبه إجماع على أن سميث سبق معاصريه في الإشارة إلى أهمية رأس المال البشري ودوره الكبير في الدخل الاقتصادي القومي [٧] .

وفي القرن التاسع عشر يطالعنا كارل ماركس (1867) karl Marx في كتابه "رأس المال" بمنظومة من التصورات الجديدة حول رأس المال بتجلياته الاقتصادية والبشرية ، ويميز في نظريته الاقتصادية بين العمل البسيط (غير المؤهل) وبين العمل المعقد الذي يرتبط بالخبرة والتأهيل ، ليؤكد الفوارق الكبيرة في إنتاجية كل منها وفاعليته ، ويبين ماركس في هذا السياق أن العمل المعقد يتشكل وفق عوامل عديدة منها التأهيل والوقت الذي يقضيه الأفراد في التعليم والتعلم أيضا . وتأسيساً على هذه المساهمة يعد ماركس أول من تناول العمليات التي يتم بموجبها إنتاج رأس المال البشري ودوره في عملية الإنتاج الاقتصادي والاجتماعي .

وتبدو أفكار ماركس حول العلاقة بين الاقتصاد والتربية صريحة عندما تعرض في كتابه « نقد برنامج غوته Critique du programme de Gotha » إلى تأثير الأوضاع الاقتصادية للأسرة في عملية التمدرس والتحصيل في المدرسة ، مشيراً إلى الأوضاع الصعبة للطبقة العاملة ومدى انعكاسها السلبي على العملية التربوية للأطفال ، ونجد مثل هذه الإشارات في كتابه « رأس المال» Le Capital حيث يتناول العلاقات القائمة بين الكفاءات العلمية والتكنولوجيا للعمال المأجورين ومدى تأثير ذلك كله في إنتاج فضل القيمة [٨] .

٦- منذر الشرع ، الاستثمار في رأس المال البشري، مدخل التكاليف والأرباح، ضمن : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، التعليم والعالم العربي : تحديات الألفية الثالثة ، الطبعة الأولي ٢٠٠٠ ، صص ١١١-١٢٧. ص ١١٢.

7- Watfa Ali, l'interallié social dans l'enseigement supérieur français, universités de Caen Comparée aus universités françaises, Thčse de doctorat, université de Caen. 1988, P51.

8- Cherkaoui (M.): Sociologie de l'éducation, P.U.F. Paris Que s'ais-je? N2270, P4.

ويعد " كارل ماركس " صاحب الطرح الكلاسيكي بامتياز لمفهوم "رأس المال" بلا منازع ، وهو الذي لفت الأنظار إلى الكيفية التاريخية التي أحاطت بنشأة رأس المال من خلال العلاقات الاجتماعية القائمة بين البرجوازية والبروليتاريا في سياق عمليات إنتاج السلع واستهلاكها معتبراً رأس المال جزءا من فائض القيمة Surplus Value الذي يتشكل خلال عمليات إنتاج السلع وتبادلها .

وفي هذا المسار يؤكد ألفريد مارشال (1842 - 1924) Alfreed Marshall تلك الصورة وذلك عندما يتحدث عن رأس المال البشري وعلاقته بعملية الإنتاج الاقتصادي ، ومن هذا المنطلق يعلن ضرورة تعزيز التعليم ودعم مساراته لضمان فاعلية اقتصادية أكبر في المجتمع، وهو في هذا الخصوص يرى بأن الاستثمار في التربية يؤدي إلى تعاظم عملية الانتاج في المجتمع حيث تعم الفائدة على مختلف تجليات الحياة بين العائدات المباشرة للتعليم وبين العائدات غير المباشرة أو غير المنظورة التي تنعكس - بصورة أو بأخرى - على المجتمع في كليته وشموله. ويعد مارشال A. Marshal من أوائل الاقتصاديين الذين أشارو إلى القيمة الاقتصادية للتعليم إذ يؤكد « بأن اكثر أنواع الاستثمارات الرأسمالية قيمة تلك التي تستثمر في البشر» . وهو في هذا السياق يبين أهمية الفروق بين الاستثمار في البشر حين يقول : « العامل يبيع عمله ولكنه يبقى هو نفسه ملكاً لنفسه ، أما أولئك الذين يتحملون نفقات تنشئته وتعليمه فلا يستردون إلا القليل من الأجرة التي تدفع له مقابل خدماته في السنوات اللاحقة»[٩] .

في عام ١٩١٤ قام ويكستد Wicksteed بتشكيل فرضية جديدة تفيد بأن الخيارات التربوية تتحدد بمستويات دخول الأسر والعائلات ، وهي ليست مجرد استثمارات محضة في التربية، وتأتي فرضيته هذه تحت تأثير الظروف التاريخية والاجتماعية لهذه المرحلة التي تميزت بظهور أنماط متعددة للتباين المدرسي بين الفئات الاجتماعية المختلفة . ومن اللافت للنظر أن الظروف السياسية والاجتماعية التي سادت في هذه المرحلة (الحربان العالميتان الأولى والثانية والأزمة الاقتصادية العالمية في عام ١٩٢٩) أعاقت إجراء الدراسات والبحوث الاقتصادية في

٩- منذر الشرع ، الاستثمار في رأس المال البشري، مدخل التكاليف والأرباح، ضمن : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، التعليم والعالم العربي : تحديات الألفية الثالثة ، الطبعة الأولى ٢٠٠٠ ، صص ١١١-١٢٧، ص ١١٢.

الميدان التربوي . ومع ذلك فإن الأزمة الاقتصادية الكبرى التي شهدتها المجتمعات الإنسانية في عام ١٩٢٩ (الكساد العظيم) شكلت حافزاً ومنطلقاً حيوياً لدراسة الأوضاع الاقتصادية للبلدان والأمم والاهتمام بالجوانب الاقتصادية للتربية على وجه التحديد [١٠] .

في الخمسينات من القرن الماضي شهدت الساحة العالمية تطوراً كبيراً في نظريات النمو الاقتصادي والاستثمار في رأس المال البشري (نهاية الخمسينات وبداية الستينات) . واستطاعت روسيا السوفيتية في هذه المرحلة أن تطلق أول قمر صناعي « سبوتنيك » إلى الفضاء الخارجي وذلك في عام ١٩٥٧ ، وأن تحقق بذلك سبقاً علمياً وحضارياً مذهلاً . وقد عُزي هذا التطور التقني إلى خصائص النظام التعليمي في حينه ، وشكل هذا التقدم مركز اهتمام الغرب مؤدياً إلى نشأة علم التربية المقارنة الذي يبحث في خصائص النظام التربوي في البلدان الأجنبية للاستفادة منها في تطوير الأنظمة التربوية الوطنية المحلية . وفي هذه المرحلة أيضا ظهرت الدول النامية كنموذج تاريخي لتطور المجتمعات الإنسانية ، وهي الدول التي وجدت نفسها أمام خيارات تنموية متعددة أتاحتها فرصة التوازن الاستراتيجي بين المعسكر الاشتراكي والمعسكر الرأسمالي في حينه [١١] .

وقد أثرت تلك العوامل في تطوير النظريات الاقتصادية في مجال التربية والتنمية ، وبدأت العلاقة بين التربية والعمل والانتاج تأخذ مكانها تدريجياً في سلم الاهتمامات الاقتصادية للدول في هذه المرحلة .

اقتصاديات التربية بوصفها علماً

انطلق علم اقتصاديات التعليم في أعقاب الحرب العالمية الثانية ، وهي المرحلة التي شكلت البداية الحقيقية لهذا العلم ، ولاسيما في نهاية الخمسينات والستينات من القرن العشرين ، وقد تضافرت جهود عدد كبير من من المفكرين في تأسيس هذا العلم وترسيخ معالمه ، ويمكن الإشارة في هذا الصدد إلى روبرت سولو R.Solow ، وثيودور شولتز 1963 T.W. Schultz

---

10- Jean-Luc De Meulemeester « L'Economie de l'Education fait-elle des progrés? Une Perspective d'Histoire de la Pensée Economique», Brussels economic REVIEW - Cahiers Economiques de Bruxelles vol. 50 - N°1 spring 2007.

11- Jean-Luc De Meulemeester « L'Economie de l'Education fait-elle des progrés? Une Perspective d'Histoire de la Pensée Economique», Dulbea 1 Université Libre de Bruxelles, brussels economic review - Cahiers ECONOMIQUES de Bruxelles VOL. 50 - N°1 spring 2007.

، وجاري بيكر G. S. Becker ، ودينيسون 1962 E.Dension، وهاربيسون Haribson 1964، وجاكوب مانسر Jacob Mincer، وهم نخبة من المفكرين الذين وضعوا نظرية رأس المال البشري Capital humain ورسخوا معالمها [١٢].

وتفيد هذه النظرية جوهرياً بأن الخبرات والمعارف المكتسبة في المؤسسات التربوية والتعليمية تعمل على زيادة إنتاجية الأفراد ، وتمكنهم من زيادة دخولهم الاقتصادية ، وهذا يعني أن الخبرات والكفاءات تشكل رأسمال غير مجسد ولكنه مكتنز في الأفراد الذين يمتلكون هذه الخبرات والمعارف ، وقد أطلق على هذه الصيغة في الرأسمال مفهوم " رأس المال البشري " وتقوم فكرة رأس المال البشري على الافتراض بأن الاستثمار في تعليم الأفراد يزيد في فعالية إنتاجهم الاقتصادي ، ويشكل منطلقاً لعملية النمو الاقتصادي للدولة مثله مثل المصادر الطبيعية كالمناجم والمصانع والموارد المعدنية ، ومن هذا المنطلق فإن القرارات التي تتخذ في مجال الاستثمار في التعليم والبشر لا تعدو أن تكون قرارات اقتصادية مؤسسة على مفهوم العائد الاقتصادي أو (Rate of return) الذي يستخدم لقياس الاستثمار الاقتصادي وعائداته في تجليات عملية وبشرية .

وعلى وقع هذا التصور الجديد لرأس المال البشري بدأ المفكرون آنذاك ينظرون إلى التربية بوصفها استثماراً في البشر وفي رأس المال البشري : فالأفراد يحددون الفترة الزمنية لدراستهم ونوع الدراسة التي يتبعونها وفقاً لإمكانياتهم الاقتصادية وفي ضوء النفقات والفوائد المحتملة. وبناء على هذه التصورات الاقتصادية يتحدد الطلب على التربية، فالنظام التعليمي وفقاً لهذه المعادلة يقع في قانونية العرض والطلب الاقتصاديين ، حيث تمثل الامكانيات التربوية للمؤسسات المدرسية المتاحة « العرض » وتستجيب في الآن الواحد للطلب التربوي على التعليم . وعلى هذا الأساس ، بدأ ينظر إلى التعليم بوصفه عملية إنتاج لرأس المال البشري الذي يخضع لمعايير السوق الاقتصادية نفسها بما ينطوي عليه من قوانين العرض والطلب والاستثمار والتوظيف والعائدات . وتأسيساً على هذه الرؤية فإن عائدات النفقات التربوية تجد ترجمتها في النتائج المدرسية كتعبير عن الجدوى الاقتصادية للتوظيف المالي في العملية التربوية .

وهنا يتوجب علينا أن نأخذ بعين الاعتبار أن نظرية « رأس المال البشري » كانت تمثل رؤية مبتكرة في القرن الماضي ، ولاسيما في المرحلة الزمنية التي ظهرت فيها، وقد حظيت بتأثيرها الكبير في النظم التعليمية في مختلف مسارات الحياة التربوية منذ ستينات القرن الماضي .

12- Mincer J., 1958. "Investment in human capital and personal income distribution", Journal of Political Economy, 66 (4), pp. 281-302

وفي هذه المرحلة برزت الأعمال الهامة التي قدمها مانسر (Mincer 1958) التي وظفها في بناء نماذج اقتصادية لقياس المردود الاقتصادي للتربية والتعليم ، كما ظهرت ايضا إسهامات شولتز Schultz في استكشاف العلاقة بين التربية والتنمية على وجه العموم ، وقد ركز شولتز في هذا المجال على نوعية الأيدي الماهرة العاملة ودورها في عملية التنمية الاقتصادية ، وشكل فرضية قوامها أن التعليم يلعب دوراً كبيراً في عملية التنمية عندما يكون المجتمع نفسه في وضعية تبدل وتغير ، وكذلك عندما يكون التعليم في طور التجديد من حيث قدرته على بث أفكار جديدة ومهارات متطورة ، ولاسيما في مجال إعداد اليد العاملة في القطاع الزراعي تحديداً . وقد بين شولتز من خلال بحوثه العلمية التي أجراها أن زيادة الانتاج القومي تعود إلى التعليم بصورة كبيرة ويفترض في هذا الخصوص أنه كلما تم الارتقاء بالقوى العاملة في سوق العمل تعليمياً كلما زاد الانتاج القومي العام ، وازداد دخل الفرد ، وتحقق الرفاه الاجتماعي في المجتمع .

وفي عام ١٩٦٤ عمل بيكر Becker على تأكيد نظرية آدم سميث من حيث المساواة بين الاستثمار في رأس المال البشري وبين الاستثمار في مجال رأس المال الفيزيائي . وهو في هذا السياق يعرف رأس المال البشري على أنه مجموع المواهب والخبرات والكفاءات والمهارات التي يمتلكها الفرد والتي اكتسبها من خلال التعليم سواء أكان ذلك في المدرسة أو عن طريق الخبرة في ميدان العمل .

ويفترض بيكر أن الاستثمار في رأس المال البشري يؤدي إلى تنمية الانتاجية الفردية في صورة رواتب ومداخيل وظيفية مادية ، وبالتالي فإن الاستثمار يؤدي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية بطريقة التراكم . ويرى بيكر في هذا السياق أنه يمكن توظيف رأس المال البشري كأداة لتحليل نسق من الظواهر النموذجية في اقتصاد العمل (تحديد الرواتب والأجور ، وتحديد الهرم الوظيفي وفقاً لمستوى التعليم) وتأسيساً على هذا التصور عمل بيكر على بناء عدد من النماذج المنهجية لقياس سلوك الأفراد الاقتصادي فيما يتعلق بتراكم رأس المال البشري ، وقياس تأثير مختلف الضغوط والمتغيرات المؤثرة في قرارات الأفراد مثل : الاستعدادات العقلية ، والزمن المتاح ، والعمر .

في عام ١٩٦٧ قدم بن براوث Ben-Porath نموذجاً يحدد فيه طبيعة تشكل رأس المال البشري ومراحل توظيفاته المختلفة وقد بين - عبر هذا النموذج - أن الفرد يكون في مرحلة الشباب يستثمر في رأسماله البشري كلياً في مجال التعليم المدرسي ، ولاحقا يعمل على الاستثمار في مجال العمل والدراسة في آن واحد وأخيراً ، أي في مرحلة التقاعد يتوقف عن توظيف رأسماله

البشري كلياً . وقد وظف هذا النموذج لدراسة العلاقة بين الأجور والعمر ودورة الحياة الاقتصادية لرأس المال البشري بصورة موضوعية [١٣] .

وقد شهدت الساحة الفكرية لاحقا نموا كبيرا في الدراسات التي تتناول العلاقة بين التربية والنمو الاقتصادي . وقد أجريت هذه الدراسات تجاوبا مع المتطلبات السياسية والتنموية على نحو متواتر في مختلف البلدان المتقدمة والنامية ، وأثرت في رسم السياسات التربوية والتوسع في بناء أنظمة التعليم وتطويرها انطلاقاً من أهميتها في عملية النمو الاقتصادي وتأثيرها الكبير في عملية التنمية الشاملة المستدامة.

مع بداية الثمانينات ظهرت موجة فكرية من التشكيك بالتصورات المتعلقة بعائدات الاستثمار التربوي في العنصر البشري ، وقد بينت هذه التوجهات الجديدة أن وتائر التمدرس الكبيرة في الستينات لم تجد نفعاً في رفع مستوى النمو الاقتصادي الذي انخفض إلى النصف وذلك على أثر الصدمة البترولية في عام ١٩٧٣ أثناء الحرب بين إسرائيل والدول العربية . وعلى الأثر ظهرت هذه الشكوك الكبيرة في جدوى التوظيف والاستثمار في التعليم ورأس المال البشري ، وأدى ذلك إلى تراجع النظريات الخاصة بالنمو الاقتصادي وتركت مكانها للتصورات التى تعطي التقلبات الاقتصادية مركز الأهمية .

وقد تميزت مرحلة الثمانينات من القرن العشرين بتجديد الثقة بقدرة الدولة على تحسين الأوضاع التربوية وتعزيز العملية التنموية الاقتصادية ، وقد تم التركيز في هذه المرحلة على أهمية تحقيق ديمقراطية التعليم بالنسبة للجميع وذلك من أجل استثمار أفضل في العنصر البشري ، كما شهدت هذه المرحلة تطورات فكرية جديدة في مجال الاستثمار في العنصر البشري .

المناهج في اقتصاديات التربية والتعليم

استطاع علم اقتصاديات التربية أن يطور مناهج فعالة وأدوات متميزة لقياس مختلف جوانب الحياة الاقتصادية في مجال التعليم والانتاج والعائدات. وتتميز المناهج المستخدمة في هذا الميدان بالتنوع ، وتتنوع وفقا للكيفيات التي يتم فيها تحديد العوامل والمتغيرات المؤثرة في الظاهرة الاقتصادية للتربية مثل: التسرب المدرسي، والاختيار المهني، وديناميات الرواتب،

13- Ben-Porath,Y., 1967. "The Production of Human Capital over the Life-Cycle", *Journal of Political Economy*, 75 (4), pp. 352-365.

وتباين الدخول الاقتصادية... الخ، أو وفقا للطريقة التي يتم فيها تفهم السلوك الاقتصادي وفقا لمختلف الخطط أو السياسات. وفي الحالة الأولي - أي عندما يتعلق الأمر بتحديد متغيرات التأثير في الظاهرة الاقتصادية - فإنه يمكن اللجوء إلي عدد كبير من أدوات القياس الاقتصادي وبعضها قد يكون معقدا أو بالغ التعقيد.

ويمكن الإشارة إلي ثلاث منهجيهات أساسية لقياس العائدات الاقتصادية للتربية وهي: طريقة الترابط البسيط، وطريقة البواقي، وطريقة القياس المباشر[١٤].

وتتمثل طريقة الترابط البسيط Simple Correlation Approaches في قياس الترابط القائم بين النشاط التعليمي وبين النشاط الاقتصادي، أو بين الدخل وبين مستوى التحصيل المدرسي والتعليمي. ويتضمن هذا المنهج طريقة فرعية هي طريقة الترابط عبر الزمن Inter-temporal correlation حيث قام شولتز Schultz باعتماد هذه الطريقة في قياس الترابط بين الدخل القومي والتعليم في الولايات المتحدة الأمريكية بين عامي ١٩٠٠ و ١٩٥٦[١٥].

وتتجه طريقة القياس المباشر لعائدات التربية The returne to educationa - Approache إلى دراسة تأثير المراحل التعليمية (كالمرحلة الجامعية أو المرحلة الثانوية) في العملية الاقتصادية. وتقوم هذه الطريقة علي حساب النفقات التعليمية والعائدات الاقتصادية لكل مرحلة وتقارن هذه المعطيات مع غيرها من المراحل الدراسية على مدي الحياة المهنية للفرد. وغالبا ما تستخدم هذه الطريقة في قياس العائدات الاقتصادية للأفراد والخريجين.

ومن أبرز المناهج المستخدمة في قياس العائدات الاقتصادية للتربية يشار إلى طريقة حساب العائد من الاستثمار في التعليم علي أساس دخل الفرد، وتعود هذه الطريقة إلى ولسن J.E. Walsen الذي استخدمها في دراسة عائدات التعليم العالي الأمريكي. وقد بيّن ولسن وفقا لهذه الطريقة أن العائد الاقتصادي في التعليم العالي في الولايات المتحدة الأمريكية يفوق العائد الاقتصادي للتعليم في المراحل الدراسية الأولي، وبين أيضا أن عائدات التعليم العالي أكبر بكثير من النفقات والتوظيفات المستثمرة فيه. ومن النتائج الهامة التي بينها في هذه الدراسة وفقا لهذه المنهجية أن التعليم العالي الأمريكي الذي تزيد كلفته ١٢,٥٪ عن التعليم في المرحلة الثانوية يحقق زيادة في دخول الفرد تقدر ١٠٠,٠٠٠ دولار مقارنة مع الفرد الحاصل على التعليم الثانوي[١٦].

١٤- حسين محمد جمعة المطوع، اقتصاديات التربية، ط ١، الامارات العربية للنشر والتوزيع، ١٩٨٧، ص ١٢٩.

١٥- حسين محمد جمعة المطوع، اقتصاديات التربية المرجع السابق، ص ١٢٩.

١٦- عبد المحسن حمادة، مدخل إلي أصول التربية، ط٢، جامعة الكويت، الكويت ٢٠٠٧، ص ٢٠٧.

ومن أهم المناهج المستخدمة لقياس عائدات التعليم في الدخل القومي «طريقة البواقي Residuals Factors». وتعتمد هذه الطريقة في قياس مستوى الدخل القومي بحساب نصيب مختلف المتغيرات المتعلقة برأس المال الثابت من نفقات واستثمارات (أي المتغيرات القابلة للقياس) في الدخل القومي ثم يعزى باقي التأثير إلى التعليم أو رأس المال البشري، وبعبارة أخرى تقوم طريقة البواقي على تحديد إسهام كل من عوامل الإنتاج الأساسية في الناتج القومي ثم تحسب البواقي إلى تأثير التعليم والتأهيل البشري.

وقد أبدع سولو هذه الطريقة في عام ١٩٦٠ بإدخال بعض التعديل إلى معادلة دوغلاس الكلاسيكيه الشهيره لحساب الدخل القومي التي تأخذ الصورة التالية: (Y=A+L)، حيث ترمز(Y) إلى الناتج القومي العام، وهي حاصل رأس المال الثابت والعمل كما هي ممثلة في الشطر الثاني من المعادلة (A+L)، وقد اكتشف سولو ان (Y) التي تمثل كفة الناتج القومى العام اكبر من حاصل «رأس المال + العمل»، التي يمثلها الشق الثاني من المعادله (A+L)، فقام بتعديل هذه المعادلة إلى الصورة التالية (Y=A+L+E) بحيث يرمز «E» في هذه المعادلة الجديدة إلى العامل المتبقي، ويعني به «رأس المال البشري» غير المنظور. ويعد هذا الاكتشاف بمثابة الميلاد الحقيقي لنظرية رأس المال البشرى، حيث اعتمده الباحثون لتفسير زيادة الانتاج وفقا لمعيار رأس المال البشري.

وقد اتبع دينسون Denson هذه الطريقة في قياس الدخل القومي الأمريكي ، وبين في دراساته حول هذه المسألة أن العمل يسهم في ٧٢٪ من الدخل القومي ، ويسهم رأس المال الثابت بنسبة ٢٢,٥٪ ، بينما أسهمت الأرض بنسبة ٤,٥٪ [١٧] .

وقد بينت نتائج دينسون أن الدخل القومي الأمريكي كان ينمو بمعدل سنوي قدره ٢,٩٣٪ وقد وجد أن نسبة ٠,٥٩ من هذه الزيادة لا يمكن إرجاعها إلى أي من العوامل المعروفة فأرجعها إلى « العامل المتبقي » Final Residuel الذي أطلق عليه المعرفة العلمية المتطورة Advanced of Knowlege وهي تسمية جديدة لرأس المال البشري [١٨] .

١٧- عبد المحسن حمادة ، مدخل إلي أصول التربية المرجع السابق ، ص ٢٠٧.

١٨- محمد يوسف المسيليم ، اقتصاديات التعليم واستثمار العنصر البشري ، ط١ ، جامعة الكويت ٢٠٠٢ ، ص ١٨٠، ص ١٤٨.

الاستثمار في التعليم وعائداته

يوظف الباحثون كما أسلفنا نسقاً من المفاهيم الاقتصادية في عملية تقصيهم العلاقة بين الاقتصاد والتربية ، واتضح أن الباحثين نهجوا نهجاً اقتصادياً في دراسة المؤسسات التربوية فأخضعوها لمفاهيم العرض والطلب والاستثمار والتوظيف والاستثمار والانتاج والهدر والتكلفة والفعالية الاقتصادية والعائدات والمردود الاقتصادي .

وتظهر الدراسات الجارية في هذا الميدان أن المستوى التعليمي للأفراد يشكل عاملاً أساسياً في تحديد مستوى نجاحهم الاقتصادي والاجتماعي في مختلف البلدان وأن المعرفة تلعب هذا الدور في مستوى الدول والمجتمعات الإنسانية ، ويبدو واضحاً اليوم أن البلدان المتقدمة تتفوق بامتلاكها القسط الأكبر من رأس المال البشري الذي تتفوق به على ما عداها من الدول النامية أو الآخذة بالنمو .

ولكن هذه الأبحاث تبين لنا في كثير من التقاطعات أن التعليم ليس مثمراً فيما يتعلق بمردوده الوظيفي بدرجة واحدة بالنسبة لجميع الأفراد والدول أيضا ، وقد أوضحت هذه الدراسات أيضا أن الاستثمار في التعليم قد يشكل مخاطرة ومجازفة بالمعنى الاقتصادي للكلمة في كثير من الأحيان . إذ لا يمكن استبصار المردود الوظيفي للتعليم أثناء اختيار نوع التعليم ومدته ، لأن هذا الاستبصار يجب أن يأخذ بعين الاعتبار وضعية سوق العمل بمتغيراته التي تتصف بدرجة كبيرة من الدينامية والتغير وفقاً لقوانين العرض والطلب في السوق الاقتصادية للتربية.

وقد أفرزت الدراسات الجارية أن قياس التوقعات المادية يمكن أن تكون أكثر وضوحاً في مستوى التعليم المنخفض كالتعليم الابتدائي والاعدادي والثانوي ، وبينت بالمقابل أن مثل هذه التوقعات قد تكون ضبابية تنفلت من دائرة الضبط المنهجي في المستويات العليا من التعليم العالي والجامعي .

لقد تناول الباحثون بالدراسة والتحليل أنماط المجازفة في الاستثمار في رأس المال البشري، وبينوا في سياق ذلك صعوبة التنبؤ بالمجازفات الاقتصادية في اختيار نوع الدراسة ومدتها وطبيعتها، وأوضحوا ايضا أن مستوى النفقات المدرسية والصعوبات المالية التي يواجهها الأفراد قد تؤثر بصورة واضحة في عملية الاستثمار في هذا الميدان ويحذر الباحثون اليوم من المبالغة في تقدير مردود الاستثمار في التعليم اقتصادياً ويذهب بعضهم أن هذه المبالغة قد تصل إلى عشرة أضعاف التأثير الحقيقي الممكن للتعليم في الاقتصاد كما يعتقد هيكمان وكارونيرو [19] .

19- J. Heckman et A. Krueger, Inequality in America: What Role for Human Capital ?, M.I.T. Press, Cambridge, 2003

وهذه النتيجة قائمة على أساس التأثير السلبي للنمو الكبير في كفاءة اليد العاملة على أجور العاملين في سوق العمل . وفي هذا المقام يذهب كل من بيشينسكي Buchinsky وليزلي Leslie إلى الاعتقاد بأن نفقات المدرسة والضغوط المالية تؤثر سلباً في مستويات الاستثمار في رأس المال البشري .

هذا وتبين دراسات عديد أن عائدات التربية تخضع لعوامل متعددة مثل : واقع العرض والطلب في سوق العمل ومستويات التأهيل ، ودرجة المنافسة ، والظروف الاقتصادية المختلفة ، وهذه العوامل قد تجعل من متابعة الدراسة والتحصيل أمراً غير مجد لبعض الأفراد دون الآخرين . وتلك هي النتيجة التي توصل إليها كل من كارنيرو Carneiro وهيكمان Heckman وهانسن Hansen حيث اظهرت بحوثهم أن كثيرا من الأفراد يعتقدون بأن التعليم لن يكون ذا جدوى اقتصادية في سوق العمل فيما يتعلق بدخول الأفراد ورواتبهم إذا أخذنا متغيرات سوق العمل بعين الاعتبار . ويرى هؤلاء الباحثون أنه لا يوجد مردود اقتصادي محدد وواضح كما تفترض الدراسات الإمبيرقية الأولى التي أجريت حول عائدات التعليم، ويترتب على ذلك أيضاً أن هذه العائدات تتعلق بطبيعة الأفراد والمتغيرات الاجتماعية والشخصية التي تحيط بهم . ومثل هذه النتائج غيرت كثيراً في طبيعة النظرة إلى متغيرات التمدرس ، مثل : العمل أثناء الدراسة، والترك المدرسي ، والإخفاق المدرسي ، والتسرب ، وغير ذلك من المتغيرات . وفي سياق آخر تبين الدراسات الجارية أن تأثير هذه العوامل قد يتباين بتباين الفئات الاجتماعية ، فعلى سبيل المثال وليس الحصر قد يكون العمل الجزئي أثناء الدراسة مشجعاً على النجاح والمواظبة لدى بعض الأفراد بينما يكون محبطاً لدى الآخرين. وقد شكل التأثير المتباين لهذه العوامل المدرسية والاقتصادية مركز اهتمام بيلزل Belzil وهانسن Hansen إذ يعتقدان بأن هذه التأثيرات المتباينة بتباين الأفراد تؤسس لمصداقية الفرضية التي تقول بأن متابعة التعليم قد تشكل مجازفة وقد لا تؤدي إلى عائدات مقبولة في المستقبل بالنسبة لجميع الأفراد على حد سواء ، وهذا يعني أن تأثير التعليم ومستوى التأهيل في دخول الأفراد يختلف اختلافا كبيراً باختلاف أوضاع الأفراد وانتماءاتهم الاجتماعية : فالحصول على شهادة الحقوق وممارسة المحاماة لا تعطي النتيجة نفسها لشخصين أحدهما من الطبقة العاملة والآخر من الطبقة الارستقراطية فأبناء الأغنياء يمكنهم تأسيس مؤسسة حقوقية كبيرة تدر أرباحا كبيرة بينما قد يعمل الآخر محاميا مغموراً لسنوات عديدة بأجور متواضعة .

وفي هذا السياق ، يرى كاري بيكر في نظريته الاقتصادية ، أن الأفراد يحددون مسارهم المدرسي والجامعي بطريقة عقلانية في ضوء تصوراتهم عن وضعية الاستثمار والعائدات الاقتصادية

لرأس المال البشري الذي يمثلونه ، إذ يقومون بحساب المردود الاقتصادي لنفقات تعليمهم في ميدان العمل والإنتاج للعمل . وتأخذ النفقات التربوية في هذا المجال صيغتين أساسيتين : فهناك النفقات المباشرة والتي تتمثل في نفقات التعليم مباشرة ، وهناك النفقات الافتراضية التي تتمثل في الفرص الضائعة Opportunity Cost ، أي في مردود طاقة العمل التي يمكن للدارس أن يوظفها في الإنتاج مباشرة بدلاً من التعليم (على سبيل المثال الطالب الذي يقضي في الجامعة أربع سنوات دراسية كان يمكنه أن يعمل خلالها وأن يكون منتجاً بدلاً من أن يكون مستهلكاً) . ويلاحظ في هذا السياق أنه كلما ازدادت مدة الدراسة ازدادت النفقات الدراسية وارتفعت تكاليفها وزادت نسبة الفرص الضائعة [٢٠] .

المحددات الأمبيرقية لمستوى التعليم ودورها في العائد الإقتصادي

بعض الأفراد في مستوى تعليمي محدد يحققون عائدات اقتصادية بالمقارنة مع الأفراد الذين يمتلكون تأهيلاً علمياً ومدرسياً مجانساً مكافئا ، وقد يكون هذا الأمر عائدا إلى مواهبه الخاصة (مفهوم يوظفه بعض الاقتصاديين) ، أو قد يكون تحت تأثير الانتماء الاجتماعي والعائلي، وقد يتعلق الأمر بأوضاع سوق العمل نفسه . ويجب أن نلاحظ في المستوى الاقتصادي المحض أن الأسرة مطالبة بأن تكون قادرة على تغطية النفقات التربوية لأبنائها ولاسيما عندما يتعلق الأمر بالتعليم الطويل الأمد . وينبني على ذلك أن الأسر التي لا تستطيع تغطية تكاليف التعليم فإنها قد تلجأ إلى سحب قروض مالية لضمان تعليم أبنائها ، وبعض من هذه الأسر يجد صعوبة في الحصول على مثل هذه القروض الممكنة لتمويل تعليم أبنائها .

لقد بينت دراسات عديدة أنه ليس المال وحده الذي يؤدي إلى تباين مستويات التعليم . فهناك بالإضافة إلى عامل المال الأنماط الثقافية للعائلة ، ونوع المدارس التي يرتادها الأبناء ، ومدى تمدرسهم في دور الحضانة ورياض الأطفال ، وكذلك المستوى التعليمي للأبوين. وبالنتيجة يمكن القول بوجود عوامل متعددة للتباين في مستوى النجاح المدرسي والتحصيل العلمي وبناء رأس المال البشري لدى الأفراد والجماعات .

٢٠- عبدالله رشدان (١٩٨٥) الأثر الاقتصادي للتعليم العام في الأردن ، المجلة التربوية : الكويت ، المجلد الثاني ، العدد الخامس ، ص ١١ - ٣١.

وتلك هي الحقيقة السوسيولوجية التي يؤكدها بيير بورديو P. Bourdieu في كتابه « إعادة الإنتاج La reproduction حيث يذهب إلى تفسير التباين الاقتصادي الاجتماعي بين الأفراد على خلفية التباين في رأس المال البشري للفئات التي ينتسبون إليها، ويرى أن رأس المال البشري ينتج ويعيد إنتاج نفسه ويتراكم وفقاً للمعايير ذاتها التي يخضع لها رأس المال الاقتصادي ، وهو في سياق هذه الرؤية يؤكد بأن الرأسمال الثقافي الكبير لأبناء الطبقات البرجوازية سيمكنهم من تحقيق عائدات تربوية مضاعفة في مستوى النجاح والتفوق المدرسيين [٢١] .

وتجد رؤية بورديو صداها المميز في دراسة جيمس كولمان James Samuel Colleman حول « تكافؤ الفرص التعليمية» في عام ١٩٦٦ وهي الدراسة التي اشتهرت بتسمية تقرير كولمان [٢٢] .

حيث قام كولمان ومساعدوه بتحليل بيانات ٦٠٠,٠٠٠ طالب و ٦٠,٠٠٠ معلم في أكثر من ٤,٠٠٠ مدرسة في الولايات المتحدة الأمريكية وتوصلت الدراسة إلى نتيجة هامة قوامها : أن حوالي ١٠٪ فقط من التفاوت في تحصيل الطلاب يعزى لجودة التعليم المدرسي الذي يتلقاه الطالب. وفي معرض التحليل يرجع كولمان نسبة ٩٠٪ من مستوى تحصيل الطلاب إلى عوامل اجتماعية اقتصادية ، مثل : استعدادات الطلاب ، وأوضاعهم الاقتصادية ومستواهم الاجتماعي ، والأوضاع الأسرية .

وقد أثرت دراسة كولمان تلك بقوة في عدد كبير من الدراسات الهامة مثل : دراسات كرستوفر جانكس Christopher Jencks حول تأثير العائلة والمدرسة في أمريكا (١٩٧٢) ، حيث قام جانكس وزملاؤه بإعادة تحليل معطيات تقرير كولمان ووصلت إلى النتيجة نفسها وهي : إن الأثر الذي تحدثه المدارس محدود جدا في مستوى تحصيل الطلاب ، وإن التفاوت والتباين في مستوى تحصيلهم يعود إلى عوامل خارج سيطرة المدرسة وفاعلياتها الداخلية .

ولكن دراسات آخرى أكدت - على خلاف كولمان - التأثير الكبير الذي يمكن للمدرسة أن تحدثه في مستوى تحصيل الطلاب مثل دراسة روبرت روزنتال Robert Rosenthal حول تأثير بيغماليون Pygmalion في التحصيل المدرسي ، حيث تعطي هذه المعادلة أهمية كبيرة لتأثير التوقعات التي تتعلق بالمستقبل التربوي للتلاميذ في مستوى تحصيلهم . ووفقاً لهذه الرؤية فإن التوقعات المدرسية تتحول إلى حقائق تفرض نفسها في مسار الحياة المدرسية

21- Bourdieu (P.) La reproduction P.U.F., Paris, 1971.

22- J. Coleman, E. Campbell, C. Hobson, J. Mcpartland, A. Mood, F. Weinfeld & R. York, Equality of Educational Opportunity, U.S. Government Printing Office, Washington, 1966.

للطالب لاسيما في مستوى تحصيله ونجاحه المدرسيين. فأحكام المعلم ونواهيه حول المتعلم تمتلك قدرة سحرية مؤثرة في شخصية التلميذ قد تدفعه إلى تحقيق النجاح المظفر أوالإخفاق المأساوي إذا كانت مجحفة وقاسية وما تأثير « بيغاميليون» إلا صورة لهذه العلاقة التربوية المتشبعة بالأحكام التى يطلقها المعلم على تلامذته وطلابه في داخل الفصل وخارجه [٢٣].

ففي البلدان النامية لا يستطيع الأطفال والشباب اختيار مدارسهم وتحديد المجال الذي يرغبون فيه أو مدة الدراسة ونوعها ، فالآباء في الغالب هم الذين يقررون ويختارون لأبنائهم كل ما يتصل بأمور تمدرسهم . وهذه القرارات تتخذ تحت مظلة الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للأسرة. ففي بلدان آسيا الجنوبية تبين الدراسات الجارية أن الفروق في مستوى التعليم بين الذكور والإناث عائدة إلى قرارات يتخذها الآباء لصالح الذكور وذلك لأن الآباء يستفيدون من تعليم الأبناء الذكور بدرجة أكبر من عائدات تعليمهم لبناتهم فالبنات يغادرن الأسرة عند الزواج وعلى هذا النوع تكون عائدات التعليم لصالح الخالة الحماة (أم الزوج) في غالب الأحيان ، وتأسيساً على هذا التصور للعائدات يتخذ الآباء قراراتهم التربوية آخذين في الاعتبار عملية الانفاق الافتراضي والعائدات .

وتبين بعض الدراسات الجارية في البلدان النامية بأن نسبة الالتحاق المدرسي ومتابعة التحصيل ترتبط بواقع النفقات المحتملة التي يتوجب على الأسرة أن تضمنها من أجل ضمان التعليم واستمراره .

ومن هذا المنطلق فإن بعض الدول التي تريد رفع مستويات الالتحاق بالتعليم تقدم تعليماً مجانيا وتدعم مدارسها بوجبات مجانية وتلغي نفقات التعليم التي يفترض بالآباء تغطيتها .

العلاقة بين النفقات المدرسية والنتائج المدرسية :

غالبا ما يتجانس التحليل الاقتصادي للمؤسسات التربوية مع التحليل الاقتصادي لعملية الإنتاج في المؤسسات الاقتصادية المنتجة . فالمدارس ، وفقاً لهذا المستوى من التحليل الاقتصادي ، كوحدات اقتصادية حيث يقوم الموظفون (المعلمون في المدرسة) بتحويل المعطيات التربوية (نفقات التربية . التأهيل ، رواتب المعلمين ، مواد التعليم ، الأساس التعليمي ، البناء ..... الخ)

23- Gérard Ambroise, « Aux sources de l'effet pygmalion », Recherches & éducations, n°5 | 2e trimestre 2003, [En ligne], mis en ligne le 15 octobre 2008. URL: http://rechercheseducations.revues.org/index218.html. Consulté le 29 mai 2009

إلى رأسمال بشري (نتائج الطلاب المدرسية) . ومثل هذه المماثلة ليست مستخلصة من نظرية حول سلوك المعلمين أو الطلاب ، بل تقوم علي أساس علاقة تقنية بين مصادر المدرسة والنتائج المدرسية لطلابها ، ويطلق على هذه العلاقة مفهوم وظيفة الانتاج التربوي « وفي هذا المستوى من التحليل يعمل الاقتصاديون على قياس أبعاد الوظيفة الاقتصادية للمؤسسات المدرسية حيث يتم العمل على قياس تأثير كل مصدر من المصادر المدرسية في عملية التحصيل النهائي للطلاب في المدرسة ، وهذا يساعد في توجيه السياسة التربوية من خلال فعاليات تربوية مهمة مثل تحسين مستوى الطلاب عبر تحسين مستوى تأهيل المعلمين ، تقليص عدد الطلاب في الفصل أو الصف من خلال توظيف معلمين جدد ، أو تزويد الطلاب بعدد أكبر من الكتب الدراسية . وقد أجريت دراسات اقتصادية تربويه عديدة في هذا المستوى منذ السبعينات في الدول المتقدمة ولاسيما في الولايات المتحدة الأمريكية (منذ تقرير كولمان Rapport Coleman) المنشور عام 1966 .

وشهدت هذه الدراسات حضورها المكثف في البلدان النامية لاحقا ، وأثارت نتائج هذه الدراسات جدلاً فكريا كبيراً في مختلف الأوساط العلمية والاجتماعية . ومن بين أكثر الملاحظات النقدية التي سجلت على هذه الدراسات أن العلاقة المباشرة بين الانفاق التربوي والنتائج ليس واضحاً ولا يمكن تحديده بدقة . وقد بينت الدراسات النقدية الجارية في هذا المستوى أن تكلفة الطالب والانفاق عليه في المرحلة الثانوية قد ارتفعت كثيرا في بلدان السوق الأوروبية المشتركة ما بين السبعينات والألفين ، وذلك من غير أن يكون لذلك نتائج واضحة في مستوى تأهيل الطلاب والتلاميذ في هذه المرحلة . وقد بدا أيضا أنه من الصعوبة بمكان تحديد أنماط الإنفاق في التعليم وتحديد تأثيرها الواضح على النتائج المدرسية . على سبيل المثال : لم تستطع هذه الدراسات تحديد أيهما أكثر تأثيرا في النتائج التربوية عندما نقارن بين الإنفاق على زيادة تأهيل المعلمين وبين تقليص حجم الصف ، حيث بينت الملاحظات بأن تقليص حجم الفصل الدراسي قد يكون مؤثراً في بعض المؤسسات التعليمية في بعض البلدان ، وعلى خلاف ذلك فإنه يفقد قدرته على التأثير وجدواه الاقتصادية في بعض المؤسسات التعليمية الأخرى، وهذا ينسحب على تنوع البلدان والأنظمة التربوية .

وتشير الملاحظات النقدية حول نتائج هذه الدراسات أنه لمن الصعوبة بمكان الاتفاق على النتائج المحتملة لسياسة تربوية محددة في داخل البلد الواحد ، فهناك جدل كبير في الولايات المتحدة الأمريكية حول عدد الطلاب الأمثل في الفصل المدرسي : بعض الاقتصاديين يرون أن تأثير هذا العامل في النتائج المدرسية محدود جداً في الوقت الذى تكون فيه كلفته عالية

جداً ، لأن تقليص عدد الطلاب في الفصل يتطلب زيادة كبيرة في أعداد المعلمين ، ولكن بعضا آخر من المتخصصين يرون على خلاف ذلك بأن نسبة الطلاب في الفصل لها تأثير كبير في النتائج المدرسية ، ولاسيما بالنسبة للأطفال الذين ينتمون إلى أوساط اجتماعية فقيرة ، وهم يعتقدون في هذا السياق أن تقليص نسبة عدد الطلاب في الفصل يساعد كثيراً فيخفض اللامساواة المدرسية بين الأطفال .

والمفارقة في هذا الأمر أن الفريقين يعتمدان نتائج الدراسات نفسها سواء أكانت دراسات علمية أو سياسية [٢٤] .

وفي سياق آخر يركز بعض الباحثين على أهمية الإدارة المدرسية وقوة تأثيرها في النتائج المدرسيةللطلاب وفي دائرة هذا التركيز تعطى أهمية كبيرة للعلاقات القائمة بين المعلمين وبين الإدارة وبين أولياء أمور الطلاب . وتقوم الدراسات الجارية في هذا المستوى بدراسة سلوك المعلمين بوصفهم موظفين في مؤسسة اقتصادية. ويجري في سياق ذلك تحليل دوافع المعلمين وحوافز العمل لديهم . وضمن هذا المجال من البحوث يجري التركيز على عاملين أساسيين هما : لا مركزية الإدارة المدرسية وإنشاء المدارس الخاصة .

وتبين الدراسات الجارية في البلدان النامية أن الأنظمة المدرسية تدار بطريقة مركزية حيث لا يترك لأولياء الأمور والمعلمين أي هامش من الحرية أو أي فرصة للتأثير في مسار العملية التربوية. ويمكن الإشارة في هذا الخصوص إلى فعاليات مجتمعية اتجهت إلى تأسيس الطابع اللامركزي للتعليم وذلك باللجوء إلى تعيين معلمين من قبل الجماعات المحلية أو المشاركة في الإدارة المدرسية عن طريق أولياء الأمور . وهذه النشاطات غالباً ما تكون مشمولة بالدعم المالي للبرامج الدولية الممولة من قبل الوكالات الدولية والمؤسسات المحلية ، ولاسيما المساعدات والبرامج التي يقدمها البنك الدولي الذي يستند في برامجه هذه على معطيات الدراسات الجارية في ميدان اقتصاديات التربية . وغني عن البيان أن هذه الجهود والإجراءات تهدف إلى دعم المعلمين وأولياء الامور والجماعات المحلية من أجل إدارة مدرسية ديمقراطية وغير مركزية .

ومنذ عهد ميلتون فريدمان Milton Friedman كانت عملية الخصخصة المدرسية تعبيراً رغبة عن عدد من الاقتصاديين من أصحاب النزعة الليبرالية الجديدة . وينطلق هؤلاء

24- E. Hanushek, The trade-off between child quantity and quality, *Journal of Political Economy*, 100 (11), 1992, pp 84-117.

الاقتصاديون من فرضية قوامها أن المدارس الخاصة محكومة مباشرة بالدعم المالي لأولياء الأمور الذين ينفقون مباشرة على تعليم أطفالهم وأن هذه المدارس لن يكون في مقدورها الاستمرار ما لم تكن فعاله وناجحة في تعليم الأطفال .

وقد برهنت بعض الدراسات على مصداقية هذه الفرضية ولاسيما في بعض البلدان ، ولكن هذه النتيجة لا يمكن تعميمها وذلك لما ينطوي عليه القطاع التعلمي الخاص من تنوع وتباين ومع ذلك فإن فكرة إنشاء المدارس الخاصة و الأهلية إلى جانب المدارس الجكومية قد تشكل منطلقا لإحياء التنافس بين المؤسسات التعليمية الخاصة و العامة كما يسمح للآباء باختيار المدارس المناسبة لأطفالهم وقد شكلت هذه المسألة موضوعاً للمناقشة والجدل والبحث والتقصي في مختلف البلدان المهتمة بالتعليم الخاص والأهلي [٢٥] .

وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن بعض الدراسات قد شككت في جدوى المدارس الخاصة ، وبينت أن هذه المدارس قد تشكل منطلقاً للتميز المدرسي والتربوي بين أبناء الفئات الاجتماعية المختلفة في مستوياتها الاقتصادية والاجتماعية . وتتضح هذه الرؤية في التجربة التربوية في تشيلي حيث بينت الدراسات أن القطاع التعليمي الخاص قد شهد انحداراً كبيراً في مستويات التعليم بالمقارنة مع التعليم العام ، كما بينت هذه الدراسات أيضا بأن التعليم الخاص لم يؤثر في رفع المستويات العلمية والمعرفية للطلاب . يضاف إلى ذلك أن المواقف التي يتخذها اقتصاديو التربية تتحدد في أحيان كثيرة بأفكارهم السياسية وليس بالمنطلقات الفكرية للمعرفة العلمية الخاصة .

ويمكن التحفظ على هذه الدراسات الاقتصادية التي تناولت العرض التربوي والطلب لأنها في أغلبها قد عالجت سلوك المعلمين كموظفين وليس كمعلمين ، ولم تأخذ بعين الاعتبار سلوك الطلاب و التلاميذ في المؤسسات المدرسية المدروسة. ولكن بعض الدراسات الجارية حديثاً تحاول الاستفادة من المفاهيم السوسيولوجية لعلم الاجتماع التربوي وذلك من أجل تحليل سلوك المعلمين والطلاب في آن واحد .

تأثير رأس المال البشري في الدخول المادية للأفراد

حاول أصحاب نظرية رأس المال البشري البرهنة على مصداقية فرضيتهم التي تقول بأن

25- C. HOXBY dir., The Economics of School Choice, University of Chicago Press, Chicago, 2003

العمال الأكثر تأهيلاً وتعليما يحصلون على دخول مادية اكبر كنتيجة طبيعية لما يمتلكون من رأس مال بشري مكتنز في خبراتهم وكفاءاتهم ومستوي تعليمهم . وفي هذا المقام تشير نتائج إحدى الدراسات (إنتاجية العامل الأمي ترتفع بنسبة ٣٠٪ بعد عام واحد من الدراسة الابتدائية ، وحوالى ٣٢٠٪ بعد دراسة ١٣ عاماً وتصل إلى ٦٠٠٪ بعد الدراسة الجامعية[٢٦] .

ومنذ ستينات القرن الماضي حاول جاكوب مانسر Jacob Mjncer أن يبرهن عبر نموذج نظري على وجود علاقة إيجابية بين الدخل الاقتصادي للفرد وعدد سنوات الدراسة وتحصيله المدرسي ، أي بين الدخل ورأس المال البشري المتراكم ، وقد أعلن بوضوح أن دخول الفرد الاقتصادية في ميدان العمل مرهونة بعدد السنوات التي قضاها في التعليم وبعدد سنوات الخبرة التي اكتسبها في ميدان العمل . وفي هذه المعادلة التي يطلق عليها « عائدات رأس المال البشري » يحاول جاكوب أن يفسر الكيفية التي تتم فيها ترجمة رأس المال البشري – الذى يحسب غالبا بعدد سنوات التمدرس – إلى رأس مال محض أو إلى عائدات مالية. وقد ظهرت مئات المقالات والدراسات التي تنطلق من هذه المعادلة في دراسة عائدات رأس المال البشري في ميدان العمل والانتاج[٢٧] .

ففي البلدان المتقدمة ، التي تقر إلزامية التعليم الابتدائي ، تتمحور الدراسات الاقتصادية حول عائدات التعليم الجامعى والعالي . وقد بينت تلك الدراسات أن مردود الدراسات العليا يمكن احتسابه في مجال فترات زمنية متباعدة ، وأنه يصعب قياسه في فترات قصيرة ومحددة نسبياً . وقد أوضحت تلك الدراسات أن قياس المردودية الاقتصادية للتعليم العالي مرهونة بمنظومة من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي تتميز بطابع التغير وعدم الاستقرار. فعلي سبيل المثال، إذا كان التعليم الجامعى ديمقراطيا يسمح لجميع الراغبين بالانتساب إليه ، وإذا كانت الوظائف المناسبة لهذا التعليم غير متاحة لجميع الخريجين ، بمعنى أن سوق العمل لا يتاح للجميع بحيث يكون العرض أكبر من الطلب ، فإن ذلك سيؤدي بالضرورة إلى انخفاض الدخول المالية والمردود الاقتصادي لرأس المال البشري . ويلاحظ الباحثون في هذا السياق بأن المردودية الاقتصادية للتعليم الجامعي غالباً ما تكون ضعيفة ومحدودة بالنسبة للأقليات العرقية ، وهذا الأمر ينسحب على أبناء الفئات الاجتماعية المهيضة التي توجد في قاعدة الهرم الاجتماعي ، وتتضح هذه النتيجة في اختلاف مردودية التعليم الاقتصادية بين الذكور والإناث،

٢٦- مصدق الحبيب ، التعليم والتنمية الاقتصادية، دار الرشيد ، بغداد ، ١٩٨١ ، ص ٢٤.

27- J. HECKMAN, L. LOCHNER & P. TODD, « Fifty Years of mincer Earning Regressions », in NBER Working Paper, no 9732, 2003

حيث تكون الجدوى الاقتصادية للتعليم لدى الذكور أكبر منها لدى الإناث . وهذا كله يعبر عن حضور عنصر التمييز الاجتماعي في سوق العمل بصورة عامة .

وعلى خلاف هذه الصورة في البلدان النامية ، حيث لا يكون التعليم الابتدائي إلزاميا أو مجانياً ، فإن مردودية رأس المال البشري تبدو واضحة ومرتفعة. وهذه النتيجة أسست منطلقاً للسياسات التربوية في هذه البلدان التي اتجهت إلى تعزيز التعليم الابتدائي والاساسي ، وقد استفادت هذه البلدان من المساعدات الدولية والأممية في دعم وتعزيز مسارات التعليم الأساسي والابتدائي.

وباختصار يمكن القول بإنه وفقاً للمعطيات الميدانية ونتائج الدراسات والبحوث بأن فهم تأثير رأس المال البشري أو تعليم الفرد في دخوله المالية يجب أن يأخذ بعين الاعتبار متغيرات وعوامل عديدة : مستوى الالتحاق بالمدارس أي نسبة التمدرس ، ومعدل سنوات الدراسة ، والاصل الاجتماعي ، وقوانين العرض والطلب على الوظائف وهذا ينسحب أيضا على تأثير التعليم العام في العملية التنموية في المجتمع .

تأثير التعليم في النمو الاقتصادي للمجتمع

تفيد أغلب الدراسات أنه عندما يرتفع مستوى التحصيل العلمي في المجتمع فإن دخل المجتمع وإنتاجيته ترتفع أيضاً وتشير بعض نتائج الأبحاث إلى علاقة قوية وجدلية متبادلة بين المستوى العلمي للعمل والدخل القومي ، إذ يتضح أن إنتاجية المجتمع ترتفع كلما تدرجت القوى العاملة في السلم التعليمي ، وبالمقابل فإن المستوى التعليمي لأفراد المجتمع يرتفع أيضا طردا مع نسبة ارتفاع الدخل القومي في المجتمع .

لقد تكاثفت الدراسات الماكرواقتصادية التي تدرس العلاقة بين التعليم والناتج القومي ، كما بين التعليم والتنمية في المجتمع على نحو كلي . وقد أكدت تلك الدراسات على أهمية التعليم ودوره الكبير في التنمية وزيادة معدلات الدخل القومي . ويمكن الإشارة في هذا السياق إلى دراسة دريكر Druker التي تناولت أوجه العلاقة بين معدلات التقدم الذي حققه الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية في مجال التكنولوجيا والتقانة وبين التقدم في مجال التعليم وتنمية رأس المال البشري في كلتا الدولتين . وفي إشارة منه إلى التقدم الهائل الذي حققه الاتحاد السوفيتي في تقانة الفضاء وعلومه يرى دريكر أن التقدم الكبير ليس نتاجاً لديكتاتورية البرولوتاريا أو الكومونات الزراعية الجماعية أو للتخطيط القومي بل هي نتاج

28- Druker, P. "The Educational Revoulution" in Education, Economy and Society. Halsey, Floud and Anderson, eds. (Free Press: New York). 1961.

للاستثمار المكثف في رأس المال البشري أي في التعليم وفي المصادر البشرية تحديداً [٢٨].

وتبين إحدي الدراسات العالمية المقارنة ، للعلاقة بين تكلفة التعليم بالتقدم الاقتصادي ، أن اليابان تنفق نسبة عالية من الناتج القومي الاجمالي تقدر بـ ١٢,٥٪ في مجال التعليم (وهي أعلى نسبة في العالم) ولذلك فهي تتمتع بتقدم تكنولوجي واقتصادي لا نظير له في العالم [٢٩].

وقد تنامت الدراسات التي أكدت العلاقة الإيجابية بين الإنفاق على التعليم وبين التقدم والتنمية ، وقد بني على ذلك أن كثيراً من البلدان المتطلعة للنمو - كما يقول أحد الكتاب العرب - « قد علقت امالها على التعليم كوسيلة لتحقيق التقدم ، حتى شاعت النظرة إليه على أنه (عصا موسى) يكفي أن نضرب بها بحر التخلف لينشق مفسحاً طريق التقدم أمام البلاد المتطلعة إليها ، ويكفي أن نليقها على حياة الفقر والجهل والبطالة والمرض ليلتهمه واحدة بعد أخرى [٣٠].

وعلي خلاف النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسات المؤكدة لأهمية التعليم في الناتج القومي، ظهرت اتجاهات بحثية مضادة ترفض أن يكون للتعليم هذا الأثر الكبير في عملية التنمية وزيادة الناتج القومي وترفض الفكرة التي تقول بأن التعليم يعد عامل كفاية لتحقيق النمو الاقتصادي . ويبني هذا التصور النقدي كل من فيزي Vaizey وديبيوفيز Debeau-vais ، حيث يقدمان نماذج حضارية ليس للتعليم فيها هذه الأهمية التي تعزى إليه ، وهذا هو حال بريطانيا التي حققت تقدما اقتصاديا هائلا وتنموياً كبيرا بكل المقاييس مع أن المستوى التعليمي لديها أدنى بكثير من بعض الدول الأوروبية . وهناك دول أخرى عديدة استطاعت أن تحقق نموا أقتصادياً دون أن تحقق نهضة تعليمية موازية لذلك [٣١].

ومهما يكن أمر الدراسات الجارية في هذا الميدان فمن الثابت بالضرورة العلمية أن الاستثمار في التعليم يزيد من إنتاج القوى العاملة عن طريق زيادة معارف تلك القوى ومهارتها ، ولذا فإن زيادة مستوى التعليم القوي سيؤدي بالضرورة إلى زيادة الدخل وتحسين المستوى المعيشي

29- Adelman, I. and Morris, C, Economic Growth and Social Equity in Developing counries. (Standford University Press: Standford) 1973.

٣٠- نوفل ، محمد نبيل ، التعليم والتنمية الاقتصادية ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٧٩ ، ص ٥.

31- Vaizey, J. and Debeauvais, M. "Economic Aspects of Educational Development" in Education, Economy and Society edited by Halsey et al (1961).

لسكان المجتمع ويزيد من دخله القومي .

فالدراسات والبحوث تؤكد بأكثريتها على أهمية التربية في عملية التجديد والتقدم التقني والتنمية الشاملة للبلدان، ومع ذلك يصعب قياس هذا التأثير التنموي للتعليم نظراً لصعوبة توفير المعطيات الأساسية والإحصائية للتعليم في مختلف البلدان . ويعتقد الباحثون بأن هذه الصعوبة ناجمة عن صعوبات منهجية في البحث العلمي وتعود في لحمتها إلى غياب المعطيات الإحصائية الكافية . ورغم ذلك تبين بعض الدراسات أن تطور مستويات الالتحاق والتمدرس لم تفلح في عملية النهوض بالتنمية كما قد يكون ناجماً عن تدني نوعية المدارس والمؤسسات المدرسية .

لقد عمل الباحثون وبصورة مستمرة على تطوير أدواتهم لقياس العائدات الاقتصادية للتعليم دون انقطاع ، في ظل هذه الجهود شهدت اقتصاديات التربية نوعاً من التجديد في طرائقها وأدواتها مع بداية العقد الأخير من القرن الماضي . ومن اللافت للنظر أن هذا التطوير قد شمل أبعادا أخرى تتجاوز حدود الدخول الفردية للتنمية . لقد استخدم الاقتصاديون في الستينات والسبعينات أدواتهم الإحصائية لقياس تأثير التعليم في عمليات توظيف الآباء لأموالهم واستثمارها في تعليم أبنائهم ، ومن ثم دراسة هذا التأثير في السلوك الاجتماعي مثل الزواج والخصوبة والانحراف والمشاركة في الانتخابات والممارسات الدينية [٣٢] .

وقد بينت هذه الدراسات أهمية رأس المال البشري ودوره في الدخل والتنمية ، وقد وظفت هذه الدراسات معادلة مانسر Mincer الكمية (عدد سنوات الدراسة ، عدد سنوات الخبرة) في عملية قياس تأثير التربية في الدخل والتنمية . ويمكن القول في النهاية بأن بعض الاقتصاديين المعاصرين في مجال اقتصاديات التربية يقترحون تطوير مفهوم رأس المال البشري ليشمل مختلف الجوانب السيكولوجية والعقلية في عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية في مستوى الفرد كما في مستوى المجتمع . ويتضح في هذا السياق أن هذه العناصر تتعلق بقيم ومواقف واتجاهات وعادات الفرد كما تتعلق بنسق من المشاعر السيكولوجية مثل : الثقة بالنفس واحترام الذات ، والعلاقة مع السلطة ، والقدرة على التكيف مع التغيرات الاجتماعية .

ويعد اليوم رايمون بودون Raymond Boudon أحد كبار المهتمين بالجوانب الاقتصادية للتربية إذ قام بدراسة المسألة التربوية في الأوضاع الاقتصادية للأسر والعائلات وبين أن صورة التعليم بدأت تأخذ مكانها في عقول الناس على أنها عملية توظيف واستثمار عائدات ، حيث بدأ

32- BAUDELOT & F. LECLERCQ dir., Les Effets de l'éducation, La Documentation française, PAris, 2005

الناس ينظرون إلى المدرسة من خلال مفاهيم العرض والطلب والتوظيف والعائدات[٣٣].

وفي هذا المجال تجدر الاشارة إلى الدراسة الهامة التي أجراها دونيزون Denison حول مصادر النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية والتي نشرت عام ١٩٦٢ . واستطاعت هذه الدراسة أن تقدم نتائج احصائية هامة حول تأثير التعليم في الدخل القومي ، ومن النتائج التي قدمتها أن ٢٣٪ من نسبة النمو الاقتصادي تعود إلى تأثير التعليم في الولايات المتحدة الأمريكية ، وهذا يعني أن التعليم يعد من أهم العوامل في هذه الزيادة باستثناء قوة العمل نفسها[٣٤].

لقد استخدم دونيزون مفهوم وظيفة الإنتاج لقياس العلاقة بين التربية والتنمية وهو المفهوم الأكثر انتشارا في النظرية الاقتصادية العائدة للسيد كوب دوكلاس Cobb Douglas ، والذي يرى بأن إنتاج رأس المال والعمل يتم على أساس عوامل عديدة أهمها التقدم التكنولوجي وتحسن مستوى اليد العاملة[٣٥] .

وتبين تفاصيل هذه الدراسة أن ١٠٪ من النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية ما بين سنتي ١٩٢٩ - ١٩٥٧ يرجع إلى تحسن مستوى التعليم سواء في زيادة عدد سنوات الدراسة أو زيادة أيام الدراسة ، وأن نحو ٢١٪ من النمو الحاصل في المدة من ١٩٢٩ إلى ١٩٥٧ يرجع إلى تأثير التعليم أيضاً . كما قام دوينزون أيضا بدراسة دور التعليم في زيادة النمو في أوروبا في السنوات ١٩٥٠ - ١٩٦٢ ، وتوصل إلى إرجاع ٥٪ إلى ١٥٪ من النمو إلى تأثير التعليم .

وفي هذا المجال من البحوث أرجعت دراسة قام بها شولتز ٢٠٪ من النمو الاقتصادي الحاصل في المدة من ١٩٢٩ إلى ١٩٥٧ في الولايات المتحدة الأمريكية إلى تحسن مستوى التعليم . وهناك دراسات متعددة توصلت إلى نتائج مشابهة .

ولكن ثمة دراسات أجريت على البلدان النامية توصلت إلى أن دور التعليم في النمو الاقتصادي كان ثانوياً ، واتجهت بعض الكتابات والدراسات إلى نفي أي دور للتعليم في التنمية الاقتصادية، وعلى العكس من ذلك فقد وجدت بعض الدراسات أن الإنفاق الكثيف على التعليم قد لا يجدي في العملية التنموية ، وقد يعود ذلك إلى طبيعة الظروف الاجتماعية والتربوية التي تحيط بعملية التنمية ذاتها ، فبعض السياسات التربوية قد تنعكس سلبا على معطيات التنمية ومثال ذلك السياسات التي توسعت في التعليم الثانوي والعالي على حساب التعليم الأساسي

33- Boudon Rymonde, L'inégalité des chances, Armond Colin, Paris, 1974.

34- M. Cherkaoui: Sociologie de l'éducation, P.U.F, Paris,.1970,P38

35- Denison, E., 1962. "Education, economic growth and gaps in information", Journal of Political Economy, 70 (5), pp. 124-128.

والابتدائي، وقد أدى ذلك إلى اغراق أسواق العمل بفائض من القوى العاملة والخبرات المؤهلة التي تزيد عن حاجة هذه الأسواق من اختصاصات محددة أو من الاختصاصات التي لا تتلاءم مع حاجات الاقتصاد أصلاً.

ورغم التصور السلبي الذى تقدمه تلك الدراسات للعلاقة بين التربية والتنمية فإن قناعات الاقتصاديين وعلماء التربية المهتمين بهذا الموضوع بقيت راسخة بأن التعليم يسهم في النمو الاقتصادي، وأن تأثيره يزداد بزيادة مواءمته لحاجات الاقتصاد ومدى قدرته على تزويد سوق العمل بالأطر والكفايات والخبرات العلمية . وبقي راسخا أيضا على الأهمية الكبيرة التي يمارسها التعليم في التنمية الاقتصادية والثقافية ولاسيما المجالات الصحية والثقافية ، ويلح الخبراء في هذا السياق على ضرورة الأخذ بنظم الأولويات في تخطيط التعليم والتركيز على أولوية التعليم الابتدائي والأساسي نظراً لدوره الكبير في زيادة العائدات الاقتصادية والاجتماعية .

خاتمة نقدية

تسجل اقتصاديات التربية اليوم نفسها بين العلوم الاجتماعية التي اكتسبت أهمية وخصوصية كبرى، وتتمثل أهميتها في تناول لأكثر قضايا الحياة المعاصرة أهمية وخطورة . فالعلاقة بين التعليم والحياة الاقتصادية تفرض نفسها في حياة الأفراد والمجتمع على حد سواء.

لقد استكشفت اقتصاديات التربية المعالم المجهولة للعلاقة بين التربية والاقتصاد وبين رأس المال البشري والتنمية الإنسانية كما أضاءت كثيراً من الغموض الذي يحيط بطبيعة العلاقة الجدلية المعقدة بين المادي و المعنوي في العملية التنموية بصورة عامة. ومهما يكن الأمر فإن الدراسات الجارية في هذا الميدان قد رسخت رؤى وتصورات علمية شاملة حول طبيعة العلاقة بين الاقتصاد والتربية وأكدت أهمية الوظيفة الاقتصادية للتربية.

وقد مكنت نتائج الدراسات الجارية في مجال اقتصاديات التربية الحكومات والدول والأفراد من توجيه سياساتها التربوية والاقتصادية في المسارات المأمولة ، واستفادت هذه الحكومات بدرجة كبيرة من معطيات البحث العلمي في ميدان التفاعل المعقد بين التعليم والاقتصاد وبين رأس المال البشري والتنمية. وقد شكلت نتائج هذه الدراسات منطلقاً للاستراتيجيات والسياسات التربوية في مختلف أنحاء العالم لمواجهة كثير من المعضلات السياسية والاقتصادية. ومن هذا المنطلق دأبت كثير من الدول على تطوير التعليم والتأهيل لمواجهة تحديات التخلف وتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي .

وتأسيساً على ما تقدم يمكن القول بأن اقتصاديات التربية تكتسب اليوم أهمية استراتيجية سياسية واقتصادية واجتماعية وتشكل مدخلاً رئيسيا من مداخل التخطيط الاجتماعي والتربوي للتنمية والتحديث والتطوير في المجتمع .

لقد أبنا في هذه الدراسة مختلف المداخل الأساسية لاقتصاديات التربية في مسارات التوظيف والتمويل والاستثمار والعائدات. وقدمنا تصوراً شاملاً لمختلف المفاهيم والمقولات والدراسات الجارية في هذا الميدان.

وقد راعينا في تناولنا لهذه المسألة أهمية التأثير الذي يحققه التعليم في نمو المجتمع وتطوره الاقتصادي على نحو شامل .

وفي تناولنا لقضايا رأس المال البشري اعتمدنا منهجاً يتسم بالوضوح إذ حاولنا تناول عملية التوظيف والاستثمار الاقتصادي في رأس المال البشري عبر العملية التربوية في مستوى الأفراد وفي مستوى المجتمع ، كما تناولنا بالدراسة والتحليل تأثير رأس المال المتشكل في دخول الأفراد وفي النمو الاقتصادي للمجتمع.

وقد جرى هذا التناول وفقاً للمنهج المجهري (المايكرو اقتصادي) من جهة المنهج الشمولي (المايكرو اقتصادي) من جهة أخرى . وقمنا بعرض عدد كبير وواف من الدراسات الاقتصادية التربوية التى تناولت مختلف المسائل التي تتعلق بالتربية والاقتصاد ورأس المال البشري.

ولابد لنا في خاتمة هذا البحث أن نسجل بعض الملاحظات النقدية التي سردناها جوهريا في مقدمة هذه الدراسة. وتتمثل إحدى هذه الملاحظات في أن بعض الدراسات الاقتصادية الجارية حول المدرسة قد اختزلت المسألة التربوية إلى بعدها الاقتصادي . وهذا يعني أن المدرسة تحت التأثير المتواتر لهذه الدراسات بدأت تفقد بريقها الثقافي والانساني ، وبدأت تفقد وظيفتها الأخلاقية والإنسانية والثقافية التى كانت تمثل وظيفتها عبر التاريخ الإنساني لقد رسخت الدراسات الجارية القيمة الاقتصادية للتربية وتجاهلت ماعداها ، وأخضعت المسألة التربوية لمعايير السوق وقوانينه التي تتعلق بالعرض والطلب والعائدات والاستثمارات فحسب .

ومما يؤسف له اليوم أن تأثير هذه النظريات والرؤى بدأت تنساب في عقول الأفراد والمربين وأصحاب القرار ،وبدأت النظرة الاختزالية إلى المدرسة تتشكل وفقا لمعايير السوق من عرض وطلب. حتى أن معدي البرامج المدرسية بدؤوا اليوم يبرمجون كل ما يتعلق بالمدرسة وفقا لمعايير النظرة الاقتصادية الجامدة إلى المدرسة ، وقد يؤدي هذا السيل الجارف من الدراسات والأبحاث والنظريات ذات الطابع الاقتصادي إلى اختزال المدرسة في بعدها الاقتصادي وحرمانها من تألقها الفكري والأخلاقى والإنساني .

وتأسيساً على ما تقدم يمكن القول بأن اقتصاديات التربية تكتسب اليوم أهمية استراتيجية سياسية واقتصادية واجتماعية وتشكل مدخلاً رئيسيا من مداخل التخطيط الاجتماعي والتربوي للتنمية والتحديث والتطوير في المجتمع .

لقد أبنا في هذه الدراسة مختلف المداخل الأساسية لاقتصاديات التربية في مسارات التوظيف والتمويل والاستثمار والعائدات. وقدمنا تصوراً شاملاً لمختلف المفاهيم والمقولات والدراسات الجارية في هذا الميدان.

وقد راعينا في تناولنا لهذه المسألة أهمية التأثير الذي يحققه التعليم في نمو المجتمع وتطوره الاقتصادي على نحو شامل .

وفي تناولنا لقضايا رأس المال البشري اعتمدنا منهجاً يتسم بالوضوح إذ حاولنا تناول عملية التوظيف والاستثمار الاقتصادي في رأس المال البشري عبر العملية التربوية في مستوى الأفراد وفي مستوى المجتمع ، كما تناولنا بالدراسة والتحليل تأثير رأس المال المتشكل في دخول الأفراد وفي النمو الاقتصادي للمجتمع.

وقد جرى هذا التناول وفقاً للمنهج المجهري (المايكرو اقتصادي) من جهة المنهج الشمولي (المايكرو اقتصادي) من جهة أخرى . وقمنا بعرض عدد كبير وواف من الدراسات الاقتصادية التربوية التى تناولت مختلف المسائل التي تتعلق بالتربية والاقتصاد ورأس المال البشري.

ولابد لنا في خاتمة هذا البحث أن نسجل بعض الملاحظات النقدية التي سردناها جوهريا في مقدمة هذه الدراسة. وتتمثل إحدى هذه الملاحظات في أن بعض الدراسات الاقتصادية الجارية حول المدرسة قد اختزلت المسألة التربوية إلى بعدها الاقتصادي . وهذا يعني أن المدرسة تحت التأثير المتواتر لهذه الدراسات بدأت تفقد بريقها الثقافي والانساني ، وبدأت تفقد وظيفتها الأخلاقية والإنسانية والثقافية التى كانت تمثل وظيفتها عبر التاريخ الإنساني لقد رسخت الدراسات الجارية القيمة الاقتصادية للتربية وتجاهلت ماعداها ، وأخضعت المسألة التربوية لمعايير السوق وقوانينه التي تتعلق بالعرض والطلب والعائدات والاستثمارات فحسب .

ومما يؤسف له اليوم أن تأثير هذه النظريات والرؤى بدأت تنساب في عقول الأفراد والمربين وأصحاب القرار ،وبدأت النظرة الاختزالية إلى المدرسة تتشكل وفقا لمعايير السوق من عرض وطلب. حتى أن معدي البرامج المدرسية بدؤوا اليوم يبرمجون كل ما يتعلق بالمدرسة وفقا لمعايير النظرة الاقتصادية الجامدة إلى المدرسة ، وقد يؤدي هذا السيل الجارف من الدراسات والأبحاث والنظريات ذات الطابع الاقتصادي إلى اختزال المدرسة في بعدها الاقتصادي وحرمانها من تألقها الفكري والأخلاقى والإنساني .